العنوان:	اقتصاد الإستهلاك والدين: زمن الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 - 1948)
المؤلف الرئيسي:	بزار، لوزية محمد جميل
مؤلفين آخرين:	بركات، رنا رضا(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2015
موقع:	بيرزيت
الصفحات:	1 - 203
رقم MD:	702830
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيرزيت
الكلية:	كلية الاداب
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	تطبيع الاقتصاد، الإستهلاك، الإسلام و الإقتصاد، الإنتداب البريطاني، فلسطين، حرب 1948
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/702830

الفصل الرابع

تطبيع الاقتصاد...اقتصاد التطبيع

اقتصاد ما قبل الأربعينيات

احتكر المستعمِر نمط الإنتاج والاستهلاك والعلاقات في المجتمع الفلسطيني، وعمل على إعادة تبيئته من جديد، من خلال مشروع تنموي رأسمالي استعماري يحيل على تغير ثقافي هام فيه. ففي أعقاب العقد الأول والثاني من حكم الانتداب، قامت بريطانيا بإعادة بلورة العمل الاقتصادي الفلسطيني بناءً على النظام الرأسمالي، وإتْباعه لاقتصاد الدول الرأسمالية الاستعمارية، والتحكم فيه، بل وإعادة هيكلة بنية المجتمع الفلسطيني. فقامت دولة الانتداب بالتلاعب برأس المال النقدي الفلسطيني كيّ تزيد من توثيق خطاها داخل المجتمع وبُناه الاجتماعية مما يزيد من مساحة هيمنتها وتغلغلها داخل الفضاء الفلسطيني، وهذا كله من أجل وضع الهيكلية الضرورية للمشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني.

كانت فلسطين عشية اضطرابات 1936 البلد الوحيد في العالم فيما عدا الاتحاد السوفيتي التي لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، وعلى العكس فقد تمتعت بازدهار كبير نتيجة استيراد رأسمال بلغ أكثر من 30 مليون جنيه استرليني بين 1932 و1936.[305] منذ هذا العام، بدأت الإعلانات تتناقص بعد قيام ثورة 36-39 وإعلان الإضراب الذي عمّ فلسطين، وتصعّد الصراع القومي والاقتصادي بين قوى الاستعمار والفلسطينيين. إن الأسباب الرئيسية لقيام الثورة كما وضحها كنفاني تُختزَل في "وصول حدة التنافس في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني من الاقتصاد الزراعي-الإقطاعي-الأكليركي العربي إلى الاقتصاد الصناعي البرجوازي اليهودي الغربي... إن عملية تعميق حالة الاستعمار وتجذيرها، ونقلها من حالة الانتداب البريطاني

305. غسان كنفاني. ثورة 36-39 في فلسطين: خلفيات وتفاصيل وتحليل. (القدس : الوكالة الفلسطينية للصحافة والنشر): ص12.

إلى حالة الاستعمار الإسكاني الصهيوني، وصلت إلى ذروتها"[306]. وبتفسير آخر، جاء الإضراب الذي كان امتدادا لثورة البراق عام 1929[307] احتجاجاً على الهجرة اليهودية المتصاعدة إلى فلسطين، والسياسات العنصرية ضد الفلسطينيين كطرد الحكومة الانتدابية والصهاينة المستعمِرين للعمال والفلاحين الفلسطينيين من مصدر رزقهم وأرضهم على السواء، مما أدى إلى إفقارهم واستلاب حياتهم الاجتماعية. وكان لتلك الهجرة "انعكاسات اقتصادية مباشرة ذات تأثير يومي متعاظم ملموس بوضوح على الشعب العربي في فلسطين، وخصوصا على صغار الفلاحين والفلاحين المتوسطين والعمال وقطاعات من البرجوازية الصغيرة والوسطى"[308].

بعد أن انتهى الإضراب وثورة الفلاحين والتي أُعلنت عام 1936 واستمرت حتى 1939، راح الانتداب يستقطب فئة الفلاحين ويهتم بشؤونهم الاقتصادية، فأصدر مشروع "زيادة الإنتاج" عام 1940 والذي اقتضى توفير القروض للفلاحين، واستمر حتى عام 1946. وتبعا للسياق التاريخي، جاء هذا المشروع بمثابة مشروع سياسي- اقتصادي تنموي لاستقطاب الفلاحين بعد المقاطعة الاقتصادية التي قاموا بها خلال ثورة 36-1939. إن أهمية هذا المشروع لم تنتج عن مبادرة بريطانيا "التنموية" فقط، كذلك ما أدى له من تغييرات داخل حيّز فلسطين العام، أهمها تمثل في تحويل مجتمعه المدني من لجان المقاومة بالسلاح لمناهضة الاستعمار إلى لجان التعاون بالاستلاف من الاستعمار. ستتضح أبعاد وخطورة اقتصاد الأربعينيات على المجتمع الفلسطيني في هذا الفصل، والذي ينبني على مجموعة أخبار وتقارير وردت في الصحف الفلسطينية عن القروض والسياسات التي صاحبت توزيعها ومنحها للفلسطينيين. وينقسم هذا الفصل إلى محورين أساسيين؛ فالمحور الأول يتضمن تحليل سياسة القروض والسلفات الزراعية والتجارية ضمن مشروع الإقراض لِ"زيادة الإنتاج". ويأتي البحث

306. كنفاني، المرجع السابق: ص 49.

307 . See: Rana Barakat. Thawrat al-Buraq in British mandate Palestine: Jerusalem, Mass Mobilization and Colonial Politics, 1928-1930. (Ph. D. Dissertation, University of Chicago, Dept. of History, 2007).

308. كنفاني، المرجع السابق: ص7.

هنا عن مدى استقرار الاقتصاد ونموه في الأربعينيات خلال محاولات التنمية التي ادّعى الانتداب بأنه يُتيحها للفلسطينيين، هذا بالإضافة إلى محاولات الحكومة الانتدابية تطوير أدوات الإنتاج الزراعي لدى الفلاحين ومنحهم إياها مع كيفية استخدامها والتعامل معها.

يبحث المحور الثاني في مسألة الإقراض الحكومي لمزارعي الحمضيات فقط، باعتباره مثّل أهم قطاع زراعي في عقد الأربعينيات من حقبة الانتداب على فلسطين، واهتمت به الحكومة بدرجة كبيرة جدا مقارنة بقطاع المحاصيل الأخرى. وخصصت الإدارة البريطانية للحمضيات قروضا سميت ب"قروض الحمضيات"، وتوزع على مزارعي الأثمار الحمضية. ويتضح خلال هذا الفصل أن الحكومة استغلت ضائقة مزارعي الحمضيات، وأوقعتهم في سياسة الإقراض المقنّعة بسياسة المساعدة، إضافة لاستصدار قوانين جديدة وفرض ضرائب عالية على الفلاحين ومزارعي الحمضيات بجانب محاولة نزع الأراضي منهم. ويجب التنويه إلى أن هناك تصنيفات عرقية مثل "عربي" وإثنية مثل "يهودي" اُستخدمتا في أخبار وتقارير صحيفتي الدفاع وفلسطين باستمرار، وهذه التصنيفات هي استعمارية بالأساس ولها مآربها السياسية والثقافية. وليس هذا موضع الدراسة، لكنها ترفض تبنّيها، وتستبدلها بالتصنيفات الأساسية –غير الاستعمارية، ألا وهي: فلسطينيون وصهاينة.

قروض بدل "تنمية"

استحدث الانتداب في فترة الأربعينيات نظام تسليف مختلف عن السابق، ويقتضي السؤال هنا عن أسباب منح الفلسطينيين القروض، وبالذات للمزارعين الذين عاشوا ظروفا صعبة أحاطت بهم بسبب استلاب أراضيهم ومنحها للمهاجرين اليهود.[309]

309. للمزيد انظر إلى: وليد الخالدي. قبل الشتات:التاريخ المصور للشعب الفلسطيني 1876-1948. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1987).

لقد سعى الانتداب من البداية لتنمية وتأهيل الاقتصاد الصهيوني في فلسطين بمضاعفة عدد المهاجرين إليها وتدفق الأموال ورفع مستوى الإنتاج الصناعي. وجرى ذلك بتمكين الصهاينة من استثمار رؤوس أموالهم في فلسطين والتركيز على الإنتاج الصناعي المتطور، والذي أطلق عليه ميتزر مسّمى "الاقتصاد الحديث"، وأطلق على الاقتصاد الفلسطيني مسمّى "التقليدي"، ورأى بأن النمو الاقتصادي في القطاع الزراعي ارتفع في فلسطين بعد استيراد المنتجات الصناعية من الخارج،[310] وخاصة بعدما زوَّدت حكومة الانتداب الصهاينة بالخدمات والبنى الأساسية، فحشدت كل المصادر الكبيرة من أرض وعمال ورأسمال بين أيدي الصهاينة في فلسطين، وقدمت لهم التسهيلات الضرورية التي تسرع من نموهم الاقتصادي، في الوقت الذي كان فيه النمو الاقتصادي للفلسطينيين قائما على الزراعة التقليدية واستيراد المنتجات الصناعية من الخارج.[311] لكن في بداية الأربعينيات بدا اهتمام الحكومة واضحا بالفلاحين الفلسطينيين، وهذا الأمر تبين في زراعة الحمضيات، وشمل المحاصيل الأخرى عندما اشترط الانتداب أن تكون "قروض الإنتاج" المقدمة للفلاحين مُوزعة ما بين استحداث وتطوير معدات الإنتاج وتكنولوجيات العمل الزراعي وتحسينه.

إن الغرض من"قروض الإنتاج" بمُسمى الحكومة هو تنمية الإنتاج المحلي مثلما تبين في التقارير، سواء أمُنحت للفلاحين الفلسطينيين أم الصهاينة، وذلك عن طريق تقديم الحكومة قروضا للمزارعين إثر الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عاشوها. وأصدر المندوب السامي بلاغاً رسمياً يقضي بصرف قروض الإنتاج للمزارعين، وذلك بموجب المهام الموكلة له بالإشراف على الإدارة الحكومية في المستعمرات بعد الرجوع إلى وزير المستعمرات المسؤول أمام البرلمان البريطاني كبقية الوزراء.[312] وجاء عنوان هذا البلاغ "الغاية الأولى من القروض تنمية الإنتاج الزراعي"، ونُشر في جريدة فلسطين بتاريخ 30 تموز1940، تضمن ما يلي:

---

310 . Jacob Metzer. The Divided Economy of Mandatory Palestine. (New York Cambridge University Press, 1998); p 17-18.
311 . Ibid.
312. أنيس صايغ. الموسوعة الفلسطينية: الدراسات التاريخية. مجلد 2 (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1990): ص1117.

إن المندوب السامي بعد موافقة وزير المستعمرات، قد وافق على صرف مئة ألف جنيه من حساب الوفر بصفة قروض لتنمية الإنتاج الزراعي في فلسطين، وبقصد أن تحل حاصلات هذا الإنتاج الداخلي محل المواد الغذائية التي تستورد من الخارج... إن الغاية الأولى من هذه القروض هي العمل على الاستعاضة بالإنتاج المحلي عن طائفة من الحاجيات المستوردة، وليكن هذا معلوما أيضا أن استيراد هذه الحاجيات هو تحت رقابة الجهات الحكومية المختصة التي تصدر رخص الاستيراد. فيترتب على هذه الجهات والحالة هذه أن نأخذ بعين الاعتبار التام في الموازنة بين مقادير الإنتاج المحلي والمقادير المستوردة. ومع أن الحكومة لا ترغب عادة أن تتعرض لسوق تصريف الأسعار من تلقاء نفسه بفعل حركة السوق، فإنها في هذه الحالة الخاصة ستجعل الاستيراد خاضعا لرقابتها منعا لأي هبوط فاحش في الأسعار بسبب إغراق الأسواق المحلية بالحاجيات المستوردة من الخارج، وعسى أن يكون في هذا البيان، والايضاح كفاية فتزول المخاوف التي تكون نشأت حول هذا الأمر.[313]

يظهر هنا اهتمام الحكومة بالمزارعين ومحاولتها تطوير القطاع الزراعي في فلسطين باستخدام استراتيجية "التنمية". ويندرج هذا المفهوم تحت جملة المفاهيم المطعمة التي استدخلتها الدول الاستعمارية ضمن أساليب هيمنتها بهدف زيادة اعتماد الشعوب المستعمَرة عليها. وفي المقابل يظهر تدخلها المباشر في فلاحة الأراضي وسيطرتها عليه من خلال فرض الرقابة الاستعمارية والمحلية من خلال مؤسسات المجتمع المدني الناشئة. ونقطة أخرى تناولها البلاغ الرسمي، تكمن في إغلاق حكومة الانتداب باب الإستيراد من الخارج الذي فتحته في عقد العشرينيات، بالإضافة إلى أن الانتداب قد وضع في كلتا الحالتين إطارا قانونيا يُشرعن هيمنته.

وبالرغم من انتشار سياسة الإقراض البنكي في فلسطين خلال الحكم الانتدابي وتحديدا في ثلاثينيات القرن العشرين، إلا أنها في بداية الأربعينيات تحولت لسياسة إقراض حكومي، بعد أن انتقل من نظام الائتمان غير الرسمي إلى نظام الائتمان الرسمي.[314] وبدأت الحكومة بعدها بالاشتراط على المقترضين-المزارعين، حيث فرضت عليهم نوع الزراعة التي سيزرعونها في حال حصلوا على القرض. وجاءت الشروط مع قرض المائة ألف جنيه المقرر توزيعه في الخبر التالي:

---

313. "قروض الإنتاج: بلاغ رسمي إلى الجمهور بشأنها"، جريدة فلسطين، 10 أيلول/1940.

314 . See; Nadan, Ibid; p214/ 238.

إن القرض سيعطى لمزارعي أراضي غزة وبئر السبع لزراعة الحبوب على اختلاف أنواعها، وعلى الأخص القمح. وأما القرض الذي سيعطى لمزارعي أراضي لواء اللد فسيخصص لزراعة البطاطا والخضار بأنواعها وإقامة بنايات متعددة تكون كثلاجات لحفظ أنواع الخضار الصالحة للحفظ فيها، وطرحها في الأسواق حين تكون قد خلت من أنواع هذه الخضار للإستغناء عن استيرادها من الخارج. وسيخصص القرض الذي سيعطى لمزارعي اللواء الشمالي لتشجيع زراعة الزيتون وبناء المعاصر الحديثة له وكذلك زراعة الخضار والحبوب. وبهذه المناسبة نذكر أن كثيرا من كبار المزارعين طلبوا إلينا أن نلفت نظر الحكومة إلى ضرورة الاسراع بصرف هذا القرض في أقرب مدة ممكنة حتى لا يذهب الوقت المخصص للزراعة وتضيع الفائدة المرجوة من هذا القرض وكذلك أن تصدر السلطات المسؤولة عن كيفية معاملات هذا القرض في أقرب فرصة ممكنة ليطلعوا عليها ويقدموا طلباتهم.[315]

تُشير الأخبار والتقارير التي نشرتها جريدة فلسطين إلى توجيه حكومة الانتداب للقطاع الزراعي وعمل الفلاحين بما يخدم الصناعة الصهيونية. إن التسهيلات التي أتاحتها الحكومة للفلسطينيين على صعيد مشروع تنمية الإنتاج تقتصر على تطوير الأدوات الزراعية كالبذور المحسنة ومعدات الحراثة المتطورة مثل التراكتورات، أما مشروع التنمية المتعلق بالصهاينة، فركزت فيه على قطاع الصناعة الذي تقدم بنسبة 72% من عام 1922 حتى 1939.[316] ويؤكد الخبر أعلاه على أنّ حكومة الانتداب قد "فتحت" السوق الفلسطيني في بداية ولايتها أمام حركة استيراد المنتجات من الخارج، ثم بدأت بالعمل على الحد من الاستيراد بعد تمكين الصهاينة من تطوير عدد من الصناعات وأدوات الإنتاج الزراعي في سبيل دعم المشروع الصهيوني المزمع إقامته، وتدعيم بنيته التحتية. ومن أبرز المسائل التي بدا فيها التمييز واضحا هي إصرار المعاصر الصهيونية على أن تأخذ كمياتها للعصير من البرتقال الذي يزرعه الصهاينة فقط دون البرتقال الفلسطيني، ضاربة عرض الحائط بقرار مجلس تصريف الحمضيات الذي جرى العمل بموجبه منذ بداية تصريف موسم الحمضيات. وسار العرب بموجب هذا المبدأ بدقة وأشركوا اليهود في تصدير النصف من الحمضيات إلى الأقطار العربية المجاورة مع أن التصدير إلى هذه الأقطار كان في جميع السنين السابقة بيدّ المصدرين العرب وحدهم، ولهذا طالب العرب

315. "قرض المئة ألف جنيه لتحسين الإنتاج: كيفية منحه للمزارعين في أنحاء فلسطين"، جريدة فلسطين، 10 أيلول/ 1940.
316 . Metzer;p 150-155.

بتنفيذ مبدأ المناصفة في التوريد للمعاصر الصهيونية.[317] وكان بإمكان الحكومة معاقبة الصهاينة جراء قرارهم هذا، لكن التمييز بين الفلسطينيين والصهاينة ظل قائما طوال تطوير مشاريع الإنتاج بتثبيت الديون والصورة الليبرالية الرأسمالية. وفي سياق سياسة التمييز التي انتهجها الانتداب البريطاني ضد الفلسطينيين، يُمكن ملاحظة مساعي سلطات الانتداب لبيع الإنتاج الصهيوني وتصريفه في السوق الفلسطيني، وفي نفس الوقت رفضت شراء الإنتاج الفلسطيني. إن عملية الإقراض التي شاعت في ثلاثينيات القرن الماضي، هي بداية لمشروع "تنموي" إدعائي، أُستكمِل في الأربعينيات في سبيل إنجاز المشروع السياسي الاستعماري-الرأسمالي.

وبناء على السياسات الاقتصادية المجحفة في حق المزارعين الفلسطينيين بعد كسر الثورة الكبرى عام 1939، تم الاستيلاء على أراضيهم وانتهاكها، بالإضافة إلى خسارة الكثير من المحاصيل بسبب الحروب أو الظروف الاقتصادية وجراء سياسات التمييز الانتدابية ضد الفلسطينيين التي كانت تتعمد دائما أن تُملي شروطها عليهم. وقد ورد خبر في جريدة فلسطين عن تحسن الحالة في فلسطين منذ نشوب الحرب العالمية الثانية وعن تقدم المشاريع التجارية والصناعية في حيفا، إلا أنه لم يذكر المشاريع الزراعية آنذاك، وجاء في هذا الخبر: "نشرت مجلة بريطانيا العظمى والشرق المعروفة في عددها الأخير تحت عنوان تقدم فلسطين لكلمة عنها فيما يلي: مشاريع حيفا، جاء في نبأ من حيفا أن الأحوال تتحسن في فلسطين باستمرار منذ نشوب هذه الحرب وبهذه المناسبة يجدر بنا أن نشير إشارة خاصة إلى ما له علاقة بالتقدم الذي تقدمته المشاريع التجارية والصناعية في حيفا"[318]. إن هذا الخبر يؤكد على الازدهار الصناعي والتجاري في حيفا، لكنه ازدهار آخذ بالنمو في الصناعة الصهيونية التي توسعت على حساب الفلسطينية، ففي حين كان الفلسطينيون يمتلكون 65% من مجموع المؤسسات الصناعية في البلاد عام 1928، هبطت إلى 8 ,27% عام 1936، وشملت الصناعات الصهيونية 80 نوعا من الإنتاج ما عدا النسيج والزيوت. بينما شملت الصناعة الفلسطينية 19 نوعا

317. "محاولة اليهود الخروج من مبدأ المناصفة بشأن تصريف الحمضيات"، جريدة فلسطين، 7 شباط/1945.
318. " الحالة في فلسطين تتحسن باستمرار منذ نشوب الحرب"، جريدة فلسطين، 21 أيار /1940

تركزت على الغذاء والصابون والملبوسات.[319] وأعدت الوكالة الصهيونية مشروعا ضخما لاستثمار الحمضيات من أجل استغلال حمضيات فلسطين في صناعة العصير والمربيات. وملخص المشروع هو أن يُقام في كل بيارة مصنع صغير لاستهلاك قسم كبير من حاصلاتها في صنع العصير واستخراج الزيوت...[320]. وعند المقارنة بين التنمية التي حاول الانتداب تحقيقها وإنجازها في فلسطين يتضح أن جميعها راحت تتحقق لصالح الصهاينة.

وكان البنك العثماني قد حدد نسبة الفائدة على القروض الزراعية بألا تتجاوز 9%[321]، وبقيت كذلك بعد مجيء الانتداب، واستمر هذا القانون حتى أواخر الثلاثينيات، بينما في بداية الأربعينيات بدأت تنخفض هذه النسبة نظرا لظروف المحاصيل ولتسهيل عملية الاستدانة. وتظهر في شروط القروض الزراعية التي وضعتها لجنة الأثمار الحمضية الرسمية وأعلنتها في الجريدة كما يلي:

> **أن يوقع كل مستلف للقرض على سند بينه وبين البنك الذي سيقوم بالدفع له – وهذا السند كالسندات التي كان التجار أو المزارعون يوقعونها ويستلفون بموجبها في السنين الماضية- يقر فيه برهن محصول ثمار بيارته أو بياراته في الموسم القادم، وعدم التصرف في هذا المحصول بدون إذن واطلاع البنك الراهن الذي سيدفع السلفة. أما طريقة التسديد فسوف يكون لمجلس مراقبة وتصدير الحمضيات الذي سيشكل في القريب العاجل سيطرة تامة عليها. أما فوائد القروض فسوف تكون بين خمسة ونصف وستة ونصف في المائة من قيمة القرض لكل مستلف من المزارعين أو وكلائهم وسيكون للحكومة من هذه الفائد واحد في المائة لقاء ضمانها لثلثي القرض بحيث يكون ما ستضمنه من مبلغ القرض لا يزيد عن 340 ألف جنيه.[322]**

يُستشف من هذا الخبر أن الحكومة تحاول منح قطاع المزراعين- الفلاحين تسهيلات من خلال تخفيض نسب الفائدة على القروض. ومن الواضح كذلك أن القروض الزراعية التي كانت تمنح لليهود تنطوي تحت مشاريع الدعم الاستثماري من خلال القروض الموجهّة، أي كانت أكثر تخصيصا في مجالات وأنواع الزراعة

---

319. أنيس صايغ، مرجع سابق: ص 1107.
320. مشروع ضخم لاستثمار الحمضيات"، جريدة فلسطين، 10 أيلول/1941.
321. راجع الفصل الثالث" الانتداب وسوق فلسطين النقدي".
322. "اجتماع لجنة الاثمار الحمضية الرسمية "، جريدة فلسطين، 5 حزيران/1940.

من مشاريع القروض الممنوحة للفلسطينيين. فعندما تم توزيع القروض الزراعية على المزارعين –كما ورد في الخبر التالي:

تم توزيع القروض في منطقة طولكرم لشراء البذور. وكذلك وزعت القروض على المستعمرات اليهودية في ناتانيا وضواحيها وسيباشر بتوزيعها على المزارعين اليهود في المستعمرات الجنوبية. وقد توسطت الوكالة اليهودية لتوزيع مبلغ 35 ألف جنيه على المستعمرات الزراعية لشراء البذور وتحسين زراعة البطاطا. كما أن مبلغا آخر من اصل القرض العام مخصص لمخازن التبريد لحفظ الأثمار الحمضية ونالت محطة التجارب الزراعية اليهودية في رخبوت سبعة آلاف جنيه من أصل القرض.[323]

إن السلفات التي أقرضتها البنوك للفلاحين بعد دراستها من قبل ممثل عينته الحكومة وممثلين آخرين عن البنوك الثلاثة التي شكّلت لجنة البنوك، وهي بنك باركليز والبنك العثماني، إضافة إلى بنك أنجلو- فلسطين، واستحوذ بنك باركليز على العدد الأكبر من السلفات .[324] إن هذه البنوك هي بنوك تجارية استعمارية بالأساس.

ومن سياسات الحكومة الانتدابية التي شهدتها فلسطين آلية إتخاذ القرارات، فلم تلبث الإدارة أن اتخذت عددا من القرارات وأصدرت قوانينها، حتى تلحقها بإجراء آخر يعود بالضرر على المزارعين والفلاحين الفلسطينيين. وهو ما حدث مع القروض والسلفيات الزراعية التي قررت الإدارة تحويلها مع لجنة الوفد الزراعي المشترك من "مساعدة حكومية إلى قرض تجاري تشرف عليه البنوك، فقد رؤى الاتصال بلجنة البنوك والاستهلاك منها عن هذه الشؤون، وبما أن المستر هونيان المدير العام لبنك أنجلو-فلسطين يمثل لجنة البنوك"[325]. إن تحويل المساعدة الحكومية إلى قرض تجاري وتحت إشراف مسؤول صهيوني يُمثل اللجنة يؤكد على دور السياسات الاقتصادية الانتدابية في زعزعة وخلخلة الأوضاع الاقتصادية للفلاح الفلسطيني ويعكس

323. "المباشرة في توزيع القروض الزراعية "، جريدة فلسطين، 10 تشرين الأول/ 1940.
324. "سلفة البيارات وأعداد كشوفات رسمية "، جريدة الدفاع، 3 حزيران/1940.
325. "اجتماع لجنة الوفد الزراعي المشترك: الاتصال بمدير بنك انجلو وتعيين موعد"، جريدة فلسطين، 10 أيار/1940.

التحيز الانتدابي للصهاينة، ويعكس كذلك مدى تقلب هذه السياسات التي تؤدي بالضرورة إلى عرقلة الإنتاج الزراعي في مواسمه واضطراب عمله ونشاطه الاقتصادي المعتاد.

وفي أعقاب ثورة 1936-1939 تناقص حجم الإقراض، إلا أنه لم يتوقف. فقد انخفض خلال الثورة عدد الجمعيات التعاونية والبنوك الزراعية التي كانت تمنح القروض للفلاحين كما تبين في الفصل السابق. وتراكمت الديون والرهونات على الناس بسبب تسهيل إجراءات التسليف التي اعتمدتها الحكومة الانتدابية حينذاك. و الخبر الذي ورد في جريدة فلسطين عن "مؤتمر في يافا يعقده أصحاب الأملاك لبحث شؤونهم" يؤكد على عدم سداد الرهونات:

> **عقدت جمعية أصحاب الأملاك في يافا يوم أمس، جلسة مستعجلة قررت فيها وجوب عقد مؤتمر تدعي إليه وفود من جميع أقضية فلسطين تمثل أصحاب الأملاك المعروضة للبيع بسبب ما عليها من رهونات أو ديون. وقد أرسلت الدعوة إلى القدس وحيفا وعكا والخليل وبئر السبع وغزة وصفد وطبريا والرملة وطولكرم والناصرة وإلى الكثير من القرى. وطلبت من المدينين أن يشكلوا لجانا تمثل أصحاب الأملاك، وتختار كل لجنة وفدا يمثلها في المؤتمر الذي سيعقد في يافا متى تلقت الجمعية الردود.**[326].

إن تشكيل جمعية لأصحاب الأملاك المعروضة للبيع تشير إلى أن الأملاك المعروضة للبيع عرضت مقابل ديون ورهونات.وذلك نتيجة تلّقي قروض اضطرتهم لرهن أملاكهم مقابل الاستلاف والحصول على أموال على شكل قروض، هذا أولا. وثانيا يُستدل من هذا على سوء الوضع الاقتصادي لأصحاب هذه الأملاك. وثالثا والأهم تبلور مجتمع مدني فلسطيني مستعمَر قيد النشوء تجمعه المصالح الاقتصادية. وكل هذا يخضع لسياسات الحكومة، ويعد دليلا من دلائل إبعاد الناس عن الثورة، وإشغالهم بالهموم اليومية. كما من الواضح أن الوضع الاقتصادي يشمل معظم المدن الفلسطينية مما اقتضى ضم لجان من كافة المدن والقرى تحت إطار الجمعية وتطلب المناداة بتشكيل لجان تمثلهم أمام الحكومة.

---

326. " مؤتمر في يافا يعقده أصحاب الأملاك لبحث شؤونهم "، جريدة فلسطين، 7 أيلول/1940.

وبشأن تدهور أوضاع المزارعين وتزايد مديونيتهم بفعل سياسات وقوانين الانتداب؛ يؤكد تقرير ورد في اليوم التالي عن اجتماع لجنة الوفد الزراعي المشترك للبحث في موسم الأثمار والديون من أجل "منح صلاحية التمثيل إلى وفد يجري انتخابه لمراجعة الحكومة بشأن تنفيذها لِ"قانون الديون"[327]، ووقف البيوع الجبرية، وتأمين تصريف محصول الأثمار الحمضية في الموسم القادم. وقد بحثت لجنة الوفد المشترك في الاقتراح القائل بتوحيد لجنتها مع لجنة أصحاب الأملاك".[328] وقد كثُر عدد اللجان المشكّلة في ذلك الوقت على أثر سياسة الإقراض والتسليف التي أدخلت الفلسطينيين في مأزق الديون ورهن الأملاك وبيعها. ويتحدد دور هذه اللجان في مواجهة السلطة القائمة ومطالبتها بإنجاز مسؤولياتها، وهذه اللجان الطوعية تندرج في إطار المجتمع المدني المستعمَر بمفهومه البسيط. تلك اللجان تُشبه إلى حد بعيد النقابات التي تحدث عنها فانون والتي تشكلت بهدف تحسين ظروف أعضائها.[329] إن لجنة القروض الزراعية من بين اللجان التي تشكلت حينها، رفعت شكوى بلسان بعض المزارعين ومختاري القرى تتعلق بالقروض الزراعية للبيارات الخاصة ببعض البيارات المرهونة، وملخصها - كما جاء في التقرير-:

أن بعض المرتهنين تقدموا إلى لجنة القروض في السابق يطلبون منها عدم دفع القرض لصاحب البيارة المرهونة عندهم، فامتنعت اللجنة عن صرف القرض لأصحاب هذا النوع من البيارات، رغم أن بياراتهم ما تزال تحت تصرفهم، يصرفون عليها ويتصرفون في محصولها. وصلب الشكوى في الموضوع، هو أن المرتهنين أنفسهم الذين طلبوا في السابق عدم صرف القروض لأصحاب البيارات المرهونة عادوا فأرسلوا طلبا ثانيا إلى اللجنة يعلمونها بأنه لا مانع لديهم من صرف القرض لأولئك المزراعين، وأنهم يسحبون اعتراضهم السابق. ولكن اللجنة لم تأبه لهذا "التعديل" في الموقف وتمسكت بالإعتراض الأول وبذلك حرمت أصحاب تلك البيارات المرهونة الاستفادة من القرض ولم تمكنهم من الصرف عليها وهي كما قلنا لا تزال تحت تصرفهم، وكانت النتيجة أن ظلت تلك البيارات بدون شغل ولا ري، وعدد هذه البيارات لا يستهان به كما علمنا فعسى أن يهتم المسؤولون بهذه الشكوى قبل 15 أيلول وهو موعد إنتهاء صرف القروض حرصا على مستقبل هذا العدد الكبير من البيارات. ويقول أصحاب الشكوى أن الغرض من القرض كان

327. "اجتماع لجنة الوفد الزراعي المشترك "، جريدة فلسطين، 8 أيلول/1940.
328. المرجع السابق.
329. فانون. معذبو الأرض، مرجع سابق: ص104-105.

إسعاف المحتاجين من المزارعين ولكن إقصاء أصحاب البيارات المرهونة من هذا النوع من القرض حرمهم الفائدة المرجوة منه.[330]

إن عدم مساعدة أصحاب البيارات والمزارعين دفعهم لتعريض أراضيهم لخطر البيع أو التنازل عنها لسداد القرض أو فك الرهن. وبهذا يكون الفلاح أو المزارع الفلسطيني قد وقع تحت وطأة سياسات الاقتصاد الاستعمارية الهادفة إلى السيادة على الأرض والسكان من خلال توريطهم في نظام الديون والرهونات، وبالضرورة سوف تنحصر همومه في كيفية الحفاظ على ما تبقى من أملاكه وسداد ديونه دون خسارة ما رهنه مقابل القرض. وهذه العملية لا تقتصر فقط على ربطه بالديون، وإنما تشمل أيضا إيهامه بأن حكومة الاستعمار تساعده لرغبتها في تطوير وسائل إنتاجه، وكأنها تضاعف من حجم إنتاجه الذي سيزيد من حجم رأس المال والأرباح العائدة عليه. أما بخصوص اللجان التي تشكلت جراء سياسة إدانة الفلاحين، فهي غير مستقلة عن الدولة والاقتصاد. إن هذه اللجان في واقعها جزء من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي رفع السلاح في وجه الانجليز .. العدو الحقيقي"[331] ثم تحول إلى مُتعاوِن معه. وقد أدى التلاعب الرأسمالي إلى قولبة الثقافة المحلية – الفلاحين الثوريين– من التفكير في مُقاومة الاستعمار إلى المطالبة "بتحسين أوضاعهم"[332]؛ وعقد الأربعينيات يوضح تحول ثورة الفلاحين إلى مشروع "تنموي" اقتصادي–استعماري.

إن جميع هذه السلفات بدأت الحكومة بتوفيرها بعد أن ازداد عبء الديون على الفلاحين، المتمثلة في القروض التي استلفوها في أعقاب عام 1935، وبسبب ثورة 1936–1939 لم يتمكنوا من تسديد أقساطهم بسبب الثورة وإضراب الفلاحين احتجاجا على المشروع الاستعماري الصهيوني.[333] وباتت هذه الديون نمط حياة ووسيلة للعيش، بعد أن روَّجت لها الثقافة الرأسمالية الليبرالية على أنها الحل المتاح أمام

330. "لفت نظر للجنة القروض الزراعية حول بعض البيارات المرهونة ومصيرها"، جريدة فلسطين، 8 أيلول/1940.
331. كنفاني، مرجع سابق: 58–59.
332. المرجع السابق: ص60.
333. "مسألة ديون المزارع البيوع الجبرية: بحثها في مقابلة مع السكرتير المالي أمس"،جريدة فلسطين، 11 تشرين الأول/1940.

المستهلك، إلى أن باتت البنوك وحكومة الاستعمار (مصدر التمويل) وسياسة الاستدانة من أساسيات الثقافة السائدة، فقد أخذت التنمية البديلة عن العمل الثوري والتي تمثلت في قروض زيادة الإنتاج، بالتبلور كثقافة وحل اقتصادي التقت به الليبرالية والليبرالة الجديدة، وهذا ما قاد إلى "استعمار اقتصادي جديد "يزاوج بين الاستعمار والليبرالية الجديدة"[334].

وعليه بدأت البنوك ببيع أملاك المقترضين المرهونة أو غير المرهونة لسداد القروض، وذلك بعد عجزهم عن دفع ديونهم أو حتى مصاريف بياراتهم أو فوائد ديونهم المتراكمة، ولا تأمين نفقات معيشة عائلاتهم، وسميت ب"البيوع الجبرية"[335]. وفي الوقت الذي كان فيه اقتصاد فلسطين يقوم على العمل الزراعي، خسر الفلاحون أراضيهم التي تمثل العمود الفقري لاقتصادهم نتيجة هذه البيوع، وزادت أوضاعهم سوءاً نتيجة الخناق الذي فرضه الانتداب وانحيازه ودعمه للصهاينة. وكذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية الاستعمارية الرأسمالية التي وجدت في فلسطين سوقا للاقتراض واستهلاك الإنتاج الصناعي، وإنهاك المجتمع الفلسطيني لتأسيس مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني. وهذه السلفات والقروض والحلول التي قدمتها الحكومة لم تكن تعويضا للفلاحين على ما أصابهم وأراضيهم من خسائر وأضرار في أعقاب الهجرة الصهيونية والثورة، وإنما هي ديون تتراكم عليهم.

الاستعمار والساحل الفلسطيني

سعت الحكومة إلى الاهتمام بالقطاع الزراعي الفلسطيني عن طريق توفير التكنولوجيا المتطورة للإنتاج الزراعي، وتوفير المساعدات المباشرة-القروض- وتوسيع شبكة الطرق، وتربية المواشي وإعارتها للمزاعين

---

334. نخلة، أوسلو إذ تستبدل الاستعمار الاقتصادي الجديد بالتحرر، مرجع سابق.
335. المرجع السابق.

الفلسطينيين، وخاصة في المناطق الريفية.[336] فعلى صعيد تحديث طرق الإنتاج، قررت الحكومة توزيع قروض تحسين الإنتاج وبناء مخازن تبريد لحفظ الإنتاج الزراعي، فقد أقرت دفعة واحدة 1500 طلبا من أصل 1720 طلبا، وجرى تدقيق جميع طلبات القروض بسرعة لتقديمها إلى لجنة البنوك لصرف الدفعات.[337] إن مشاريع الإقراض هذه جاءت ضمن مشاريع الانعاش الاقتصادي المباشرة بعد الثورة، وقد خُصص منها مبلغ مالي بقيمة ثلاثة أرباع المليون جنيه لدعم المؤسسات والطرق العربية والقروض.[338] ولم تقتصر محاولات إرضاء الفلسطينيين على إنعاش اقتصادهم، لأن مخصصات الإنعاش جاءت للبناء العمراني كالمستوصفات والمدارس والطرق والمجالس المحلية وغرس الأحراش والمياه داخل القرى، واستوردت الحكومة تراكتورات للحراثة المكيانيكية لفائدة القرى الفلسطينية وعلى أساس مبدأ الإعارة والتأجير.[339] وفيما يتعلق بالتقانة المتطورة في زراعة الأراضي، فتكشف عن آلية هيمنة دولة الاستعمار على السوق والإنتاج الفلسطينيين، حيث إن الإنتاج الصناعي للدول الرأسمالية الاستعمارية يتم تصريفه في المستعمرات كسوقٍ استهلاكيٍّ. والتنميط الثقافي على النمط الأوروبي شمل كل جوانب الحياة[340]، ومن بينها آلية الإنتاج الزراعي الميكانيكية، وبذلك تكون قد جهزَّت في الساعة ذاتها الهيكلية التحتية للمشروع الاستعماري الاستيطاني، كما غيرت من نمط الحياة للسكان الأصليين بتوظيف التقانة الصناعية في مجتمع فلسطين الفلاحي.

وراحت البنوك بدفعٍ من الحكومة تركز اهتمامها على الزراعة الفلسطينية والمزارعين الفلسطينيين ومنحهم القروض. وبخصوص السلفات الزراعية التي قدم لطلبها المزارعون الفلسطينيون وحدهم فبلغت 2150 طلبا[341] وازدادت بعد أن تم صرف 1300 طلب من القروض الزراعية لأصحابها الفلسطينيين، والطلبات التي تزال

336 . See; Nadan, The Palestinian Peasant Economy; p299-302.

337. "نماذج طلبات القروض الزراعية "، جريدة فلسطين، 18 حزيران/ 1940.

338. " مشاريع الإنعاش في لواء القدس "، المرجع السابق.

339. جريدة فلسطين، 3 تشرين الأول/1943.

340. انظر إلى : الفصل الثاني من هذه الدراسة.

341. "السلفات لجميع المزارعين في فلسطين "، جريدة فلسطين، 19 حزيران/ 1940.

لجنة البنوك تُصرّ على رفضها تبلغ حوالي 200 -250 طلبا، و لدى اللجنة حوالي 250 طلبا جاهزة للدفع، ولكن أصحابها متأخرون عن الحضور إلى مكتب الصرف لقبض قروضهم ولا يزال الذين انتدبتهم لجنة البنوك لتبليغ هؤلاء ضرورة الحضور والقبض يواصلون تجوالهم في القرى لهذه الغاية"[342]. إن عدد هذه القروض كبير، وهي لم تتوقف طوال عام 1940، وحتى الأعوام اللاحقة، فقد كانت تزداد قيمة القروض في كل عام، إضافة إلى زيادة وتيرة الاعتراضات والاحتجاجات والمطالبات حولها. فقد ربطوا في ذهنهم فكرة القروض على أنها ذات علاقة بالإنتاج والمشاريع التي تدر أرباحا[343] بذريعة "التنمية الاقتصادية".

كما وتم استئناف دفع القروض للمزراعين، وصرفها لثلاثين شخصا من أهالي قرية يازور قضاء يافا، تلك القرية الفلسطينية التي كان أهاليها يملكون بيارات، وتُبيِّن أوراق تسجيل أسماء أصحاب البيارات وأرقامها بأن جميعهم فلسطينيين[344]، كما وتم صرف القروض على دفعة واحدة لأهالي قرية يازور تمهيدا لمنح القروض لهؤلاء الفلاحين الفلسطينيين، فالخبر أدناه يؤكد بأن:

> **انتهت الترتيبات التي قامت بها لجنة البنوك وموظفوا مكتب القروض الزراعية بيافا تمهيد لصرف القروض دفعة واحدة بدلا من دفعتين لاصحاب الطلبات بعد أن توقف الدفع مدة يومين. وقد أُعيد مكتب فتح صرف القرض صباح أمس وإستانف موظفوه العمل في الصرف لأصحاب الطلبات من قرية يازور، حيث صرفوا لنحو ثلاثين شخصا منهم فقط نظرا لكثرة الشركاء في الطلب لواحد بمعدل 260 قرشا عن كل دونم وقد أعدَّ 52 طلبا واستدعي أصحابها للصرف لهم اليوم.[345]**

إن القرض الزراعي صُرف على فترات، و لم يُوزع مرة واحدة على المزارعين. فقد صُرف من أصل القرض الزراعي 12 ألف جنيه على مزارعي قضاء حيفا، وقد خصص قسم منها لشراء عربات لنقل الأسمدة الكيماوية إلى الأراضي لأجل زيادة إنتاجها.[346] كما أن معظم مساحات الأراضي "البور" التي لم تزرع في السابق بُوشر

---

342. "صرف الدفعة الأولى من القروض "، جريدة فلسطين، 28 آب/1940.
343. نخلة. أسطورة التنمية، مرجع سابق: ص 91.
344. الأرشيف الفلسطيني في جامعة بيرزيت، "يافا: قرية يازور المدمرة: أرقام البيارات واسماء اصحابها فترة الانتداب البريطاني"، نقلا عن: http://awraq.birzeit.edu/?q=en/node/7595 . استرجع بتاريخ: 2015/2/19.
345. "استئناف دفع القروض للمزارعين "، جريدة فلسطين، 20 تموز/ 1940.
346. " 12 ألف جنيه من القرض الزراعي"، جريدة فلسطين، 29 أيلول/1941.

في حرثها تمهيدا لزراعتها من أصل القرض حتى يكون الإنتاج مضاعفا في العام المقبل.[347] كذلك، تم توزيع البذار من أصل القرض الزراعي على المزارعين، ووزعت 14 ألف شتلة قرنبيط على المزارعين في قضاء حيفا.[348] لقد تركز التوزيع على المناطق الساحلية، إلا أنها "تنمية" على هيئة ديون، وهذا الدعم الممثل بوسائل الإنتاج تم احتسابه من ضمن القرض. وقد حظي الساحل الفلسطيني باهتمام الانتداب، فمثلا شهدت مدينة حيفا تغيرات مركزية هامة في ظل حكم بريطانيا. فقد تركزت المشاريع التي أقامتها الإدارة البريطانية والصهاينة فيها، الأمر الذي جذب الكثير من الفلاحين الفلسطينيين والعمال للهجرة إليها، إضافة إلى المهاجرين الصهاينة.[349] وتشكّل أهمية حيفا الاستراتيجية عاملا مهما في الخطط البريطانية للمنطقة، لأنها توفر ممرا إلى الداخل السوري ومركزا للمواصلات خاصة بعد تطوير ميناء حيفا، وبناء مطار وقاعدة للطائرات المائية، ومن ثم مد أنبوب نفط من العراق إلى البحر الأبيض المتوسط، وتعكس هذه المشاريع مصالح بريطانيا الإمبريالية والتزامها بالمشروع الاستعماري الصهيوني.[350] وقد تركز اهتمام بريطانيا بالساحل الفلسطيني عامة، وحيفا خاصة ليس فقط لكونه الممر الآمن البري والبحري والجوي لمصالحها الاستعمارية، بل لأن الفلاحين الفلسطينيين اتخذوا من الجبال مركزا للثورة[351] والتحرر من الاستعمار.

وقامت الحكومة البريطانية ب"تنمية" السوق الفلسطيني كسوق استهلاكي لسلع الإنتاج الصناعي المادية والنقدية الأوروبية- الأمريكية في العقدين الأول والثاني –العشرينيات والثلاثينيات – من انتدابها لفلسطين. بينما في العقد الثالث –الأربعينيات- وبعد الثورة انصبَّ اهتمام حكومة الاستعمار على "تنمية الإنتاج الزراعي" بإقراض الفلاحين الفلسطينيين، والذي شمل أيضا الصهاينة، ولكن الحكومة الانتدابية وضمن سياسة التمييز العنصرية التي اتبعتها وقتذاك، كانت توجه الزراعة الصهيونية نحو بلوغ الصهاينة الاكتفاء الذاتي والتنوع

347. المرجع السابق.
348. المرجع السابق.
349. مي إبراهيم صيقلي. حيفا العربية 1918-1939: التطور الاجتماعي والاقتصادي. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997): ص69.
350. المرجع السابق: 95-99.
351. كنفاني، مرجع سابق: ص70.

في الزراعة، فقد وجهت فوائد القرض الزراعي نحو زيادة إنتاجهم والعناية بزراعة الحبوب بدلا من البرتقال، وحينها بدأت:

> **تتحول جهود بعض المزارعين اليهود من العناية بالبرتقال إلى العناية بالحبوب وغيرها من المواد الغذائية، ففي مستعمرة رعنانا أوقف المستعمرون هناك 450 دونما على زراعة الحبوب، و50 دونما على زراعة البطاطا، وكل هؤلاء المزارعين كانوا في السابق لا يزرعون سوى الحمضيات والذي ساعدهم على هذا التحول قروض الحكومة لتشجيع زراعة المواد الغذائية، وقدمت الوكالة اليهودية مبلغ 300 جنيه لشراء أنابيب هرتسيليا لتشجيع حركة زراعة المواد الغذائية.**[352]

يُضاف إلى ما سبق أن آلية الإقراض وطبيعة الاهتمام والدعم الذي قدمه الانتداب والبنوك سويا للمزارعين الصهاينة اختلفت عن آلية الإقراض وطبيعة اهتمامهم بالمزارعين الفلسطينيين، فقد أعطت الصهاينة قروضا زراعية طويلة الآجال، فبعد أن تم:

> **الفراغ من توزيع القرض الزراعي على المستعمرات اليهودية الخاصة والتابعة للعمال، قد عُرف أن مبلغ 9 آلاف جنيه أخرى ستوزع على المستعمرات الخاصة كقروض طويلة الآجال (لمدة 15 سنة) لإنشاء مخازن تبريد لحفظ البطاطا حتى لا يضطر المزارعون إلى إغراق الأسواق بحاصلاتهم التي يخشون من الفساد.**[353]

عدا أن القروض الممنوحة للمستعمرات الصهيونية طويلة الآجال، فهي تُعنى بآلية تصريف الإنتاج الصهيوني من المزروعات وتسويقها وحمايتها داخليا وخارجيا. وأخذ الانتداب يُؤسس دعامات الاقتصاد الصهيوني ومنتجاته، ليس فقط من خلال تدعيم بُنية تحتية له، وإنما عبر إصدار قانون فرض الرسوم الجمركية على المنتجات المستوردة لحماية الإنتاج الزراعي الصهيوني. وأصبحت تُشرِّع بريطانيا القوانين وتتخذ الإجراءات الداعية إلى حماية المنتجات الصناعية والزراعية الصهيونية بعد أن فتحت كافة مداخل فلسطين أمام البضائع المستوردة من تولى الانتداب مهام الإدارة وحتى ثورة 39. وجاء صك الانتداب في المادة (18) بما يحقق لها مخططها الاستعماري، وتضمن بألا "يكون هناك تمييز في فلسطين ضد البضائع أو المهن... وتطلق حرية

---

352. "فوائد القرض الزراعي لزيادة الانتاج "، جريدة فلسطين، 25 تشرين الثاني/1940.
353. "قروض زراعية طويلة الآجال "، جريدة فلسطين، 4 كانون الأول/1940.

البضائع... ومن حق إدارة الانتداب أن تفرض — بالتشاور مع الدولة المنتدبة- ما تراه ضروريا من الضرائب والرسوم الجمركية"[354]. ويُعد عقد الأربعينيات منذ بدايته فترة مهمة جدا في تاريخ فلسطين المنتدبة، كونها تُضيء صناعة "المساعدات" برأي خليل نخلة، لتكريس السيطرة الاستعمارية والصهيونية على المجتمع الفلسطيني بذريعة "التنمية الإنتاجية"، وهي التنمية القائمة على القروض، والتي ترتكز على الاستثمار الرأسمالي والقوى الاستعمارية المتواجدة فيه، وابتنت ثقافة الإستدانة من أجل الإنتاج عن طريق البنوك بالتحديد، وعدا التهاود والتعاون مع الاستعمار عبر مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر.

وأحيانا، كان هناك انتقاد وتذمر لطريقة صرف القروض، لأن البنوك في بعض الأحيان قد ترددت وتباطأت في صرف القروض، كما تبين في الخبر التالي:

استأنفت دائرتا بنك الباركلس وبنك العثماني... صرف القرض الزراعي لأصحاب البيارات، فقد استدعت كل إدارة على حدة عشرة من زبائنها الخصوصيين وسلكت معهم نفس الخطة التي سلكتها مع غيرهم أمس الأول، والتي ذكرناها في عدد أمس ببعض أعضاء الوفد المشترك وسألناه رأيه في الخطة التي تسير عليها إدارتا البنكين في عملية الصرف. وقد ذكر لنا أن هذه الخطة غير عادلة ويجب أن يصرف يوميا لخمسين شخصا على الأقل بدلا من عشرة. وإذا سارت المصارف على الخطة الأولى فإن عملية الصرف تستغرق 15 يوما فقط، بينما هي في الثانية تستغرق نحو ثلاثة أشهر أو أكثر، وإذا كان الحال كذلك فمتى تدفع المصارف الدفعة الثانية من القرض للمزارعين، وكيف يتمكن أصحاب البيارات من الانفاق على بياراقم في الوقت المناسب. وقد قابل مندوب هذه الجريدة المستر توماس مدير بنك الباركلس والمستر دانت مدير البنك العثماني في الغرفة التي كانا مجتمعين بها في إدارة الأخير وسألهما عن الأسباب التي حملت المصارف على سلوك خطة الصرف البطيئة هذه، فأجاب المستر توماس بأن عدد الأشخاص الذين يصرف لهم سيزداد تدريجيا طبق العمل الجاري في الداخل لإصلاح أخطاء بعض النماذج... وقريبا سيعلن مزارعو عدد من القرى بالوقت الذي تصرف فيه لهم مبالغ السلفات الزراعة المستحقة. ثم قال: وقد أتم الموظفون شئون هذه السلفات النماذج المختصة بمزارعي مدينتي القدس ونابلس بعد أن دققت وصححت معلوماتها، ثم أرسلت إلى المصارف في هاتين المدينتين لكي يباشر في عملية الصرف.[355]

354. صك الانتداب على فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، مرجع سابق.
355. " بطء الصرف وانتقاد الطريقة "، جريدة الدفاع، 3 تموز/1940.

ومن ضمن مشاريع رفع عدد المقترضين الفلسطينيين، ضحت حكومة الانتداب أموالا على شكل "قروض تحسين الإنتاج الزراعي"، حيث أعدّ "السر ماكمايكل سياسة إنشائية تعود على البلاد، في ظروفها الحاضرة القاسية، بأحسن الفوائد. فهو قد أنقذ البيارات من التلف بالقروض المعروفة، ومن قبل سعى سعيه... مع لندن حتى فاز منها بالموافقة على انفاق 750 ألف جنيه لمشاريع الانعاش، وألّف لجنة التعويضات عن الأملاك المتضررة".[356] فمثلا وزعت أربعة آلاف جنيه كقروض زراعية على مزارعي قريتي عرتوف والعنب[357] وحدهما.

صراع "التنمية"

جاءت قروض "التنمية الزراعية" على ثلاثة أنواع تبعا لتصريح مساعد حاكم اللواء في الخضيرة، وأن الحكومة معنية بزيادة الانتاج زراعي وتحسين وسائل الحرث والري والتسميد كما هي مهتمة في الوقت عينه بإعداد مخازن تبريد لحفظ البطاطا، وغيرها من الإنتاج المحتاج للحفظ بالتبريد.[358] وأنواع القروض، أولا: قرض لسنة واحدة لشراء السماد والبذور وزرع أرض الأشجار التي لم تثمر بعد. ثانيا: قرض من سنة إلى 5 سنوات لاستئجار آلات الحراثة الحديثة (التراكتور). ثالثا: قرض من 5 إلى 15 سنة لإعداد مخازن التبريد وحفظ الإنتاج.[359]

إن اتحاد المزارعين والمركز الزراعي اليهودي أقرضا المزارعين الصهاينة مبلغ 80 ألف جنيه لشؤون الري في أراضيهم فقط.[360] ووزعت الحكومة قروضا زراعية في المستعمرات الصهيونية على أصحاب البيارات الذين يزرعون الخضرة والعلف، إضافة إلى أربعة آلاف جنيه على هذا النوع من المزارعين في الخضيرة وباردس حنا

356. "فخامة المندوب السامي وقرض تحسين الانتاج الزراعي"، جريدة فلسطين، 16 آب/1940.
357. "توزيع 4 آلاف جنيه كقروض زراعية"، جريدة فلسطين، 6 كانون الأول/1941.
358. "القروض الزراعية على ثلاثة أنواع"، جريدة فلسطين، 27 آب/1940.
359. المرجع السابق.
360. "80 ألف جنيه اقراضها للمزارعين"، جريدة فلسطين، 18 أيلول/ 1941.

وكركور وعين شمر وغيرها من مستعمرات قضاء حيفا وسيكون مبلغ القرض للشخص نحو 30 جنيها.[361] أما فيما يخص الجمعية الزراعية للقرى العربية من قرض المائة ألف الجنيه لتنويع الزراعة بجانب البيارات، تشترط أولا: أن لا يكون الطالب لهذا القرض مالكا أكثر من 25 دونما مغروسة بالحمضيات، وثانيا: أن لا تقل المساحة المجاورة للبيارة المطلوب تنويع الزراعة فيها عن خمسة دونمات ولا تزيد عن عشرة دونمات. وثالثا أن يكون طالب القرض هو الذي سيشتغل في زراعة أرضه بيده. وأخيرا أن لا يتعدى مبلغ القرض المطلوب 25 جنيها فقط.[362] ويتجلى التمييز بين الفلسطينيين والصهاينة في منح القروض للمزارعين، في حجم القرض الذي تم تسليفه للفلسطينيين وهو أقل من حجم القرض الذي أُعطي للمزارع الفلسطيني. كأن عملت الحكومة الانتدابية على منح الصهاينة قرضا مباشرا منها لإنشاء مزارع صغيرة لتربية الحيوانات ولتحسين الأملاك الزراعية في بيارات المستعمرات، وقد أعدت جمعية اتحاد المزارعين الصهاينة البرامج الخاصة بهذا القرض وصادقت عليه الحكومة، وحددت مدة القرض خمس سنوات بفائدة 6%، إلا أنهم طالبوا بأن تُعدّل إلى 4%.[363]

مسألة التمييز بين الفلسطينيين والصهاينة بدت واضحة أكثر فأكثر أثناء توزيع المساعدات المخصصة للبيارات. فقد قدمت الحكومة مساعدات لمزارعي الحمضيات الصهاينة بقيمة 327 ألف جنيه، بينما قدمت مبلغ 312 لمزارعي الحمضيات من الفلسطينيين، علما بأن القرض الذي تم إقرار صرفه للفلسطينيين بلغ 382 ألف جنيه، وتم إعادة 70 ألف جنيه منه لصندوق الحكومة. وبهذا تكون قيمة المساعدات المقدمة لليهود أعلى من قيمة مثيلتها المقدمة للفلسطينيين، وخاصة في زيادة الإنتاج الزراعي من المحاصيل الأخرى.[364] ولُوحظت محاولة التغير التي طرأت على الثقافة المحلية، ومدى خطورتها من خلال تبنّي تصنيفات كَ"عرب ويهود"، والتي

361. "توزيع القروض الزراعية على المستعمرات"، جريدة فلسطين، 12 تشرين الثاني/1941.
362. "قرض تنويع الزراعة"، جريدة فلسطين، 18 تشرين الثاني/1941.
363. "القرض الحكومي لإنشاء مزارع صغيرة"، جريدة فلسطين، 1 كانون الأول/1941.
364. "قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 17 أيار/1944. وللمزيد أنظر إلى الجدول (7.6) في:
Amos Nadan . *The Palestinian Peasant Economy Under the Mandate*, p 328.

جاءت هكذا في جميع الأخبار والتقارير في الدفاع وفلسطين. وهو انعكاس لتأثير ونفوذ مفاهيم الاستعمار وتقسيماته على المجتمع المستعمَر ووسائل إعلامه. وإطلاق تسمية "المساعدات" على عملية الإدانة الواقعة تحت طائلة "التنمية" الاستعمارية، هي كذلك تنطوي على مساعي الاستعمار نحو إعادة تشكيل ثقافة المجتمعات المستعمَرة من خلال مَفهمَة مصطلحات تُحقق الغايات الكولونيالية الأوروبية والأمريكية.

سعى الانتداب إلى إحداث صراع داخلي في المجتمع الفلسطيني. فعندما أعلنت الحكومة عن استيراد تراكتورات لدعم المزارعين تأخرت في وصولها، واشتكوا من ذلك، ووقتذاك كان الفلاحون بحاجتها بسبب توقف الاستيراد من الخارج، وهو ما شجعهم على العمل الزراعي من جديد، وما تيسره وتوفره هذه التراكتورات على المزارعين جعلتهم ينتظروها بعد أن استغل أصحاب التراكتورات الموجودة نقص عددها لرفع أسعار الحراثة.[365] إن مالك هذه الأداة المتطورة بدأ يستغل من هو بحاجتها، وهذا التقسيم المحلي بين مالك ومستغِل ومستغَل ناتج على المشروع الرأسمالي ونظامه الذي زرعه البريطانيين في فلسطين، ورسخ صورته الليبرالية.

وهناك تبلور ثقافي آخر في المجتمع الفلسطيني ناتج عن سياسة الانتداب التنموية، تمثل في ثقافة تعويد الفلاحين على الاستدانة. فأصبحت القروض هي البديل والحل لاستمرارية الإنتاج عند الفلاحين، وبالتالي تحصر أطر تفكيرهم فيما تقدمه الحكومة من إمكانيات وأدوات السلطة القائمة لحل مشاكل عملية الإنتاج. وما يُثبِت هذا هو ارتفاع عدد المقرضين مرة أخرى بعد أن احتكر بنك باركليز والبنك العثماني وبنك انجلو-فلسطين السوق المصرفي في فلسطين. ولزيادة إقبال الناس على الاستدانة أسست الحكومة "بنك التوفير" للإقراض بالسندات، وبناءً على تقرير إخباري في جريدة فلسطين، فقد بدأت الحكومة باتخاذ تدبيرين هامين منذ بداية عام 1942 لتشجيع الجمهور على التوفير، وذلك من خلال:

365. " من مسائل اليوم: حاجة المزارعين إلى التراكتورات"، جريدة فلسطين، 1 شباط/1944.

تأسيس بنك التوفير في دائرة البريد وإصدار شهادات التوفير، واعتبارا من صباح الغد سيكون لدى الجمهور فرصة أخرى للإقبال على التوفير بشراء سندات قرض الدفاع الصادرة بفائدة ثلاثة في المئة التي ستعرض للبيع وستقبل الاشتراكات في قرض الدفاع في إدارات البريد المركزية بالقدس وتل أبيب وحيفا ويافا وفي مركز وفروع المصارف التي ستعتمد كوكيلة لهذا المشروع. إن هذه السندات ستصدر بقيمة اسمية تساوي مضاعفات قيمة الخمسة جنيهات والفائدة قدرها 3% في السنة، وستكون مدتها سبع سنوات وعند نهاية هذه المدة تستهلك هذه السندات بقيمتها الاسمية مضافا إليها واحد في المئة أما الفائدة التي تستحق عليها فستدفع مرة كل نصف سنة أي في أول كانون الثاني وفي أول تموز من كل سنة...[366].

إنّ تأسيس بنك توفير يقدم للفلاحين سندات قرض بفوائد أقل من الفوائد البنكية تُعد إحدى وسائل الإقراض التي قدمتها حكومة الانتداب بذريعة مساعدة الفلاحين، وكانت شروط الدفع التي قدمتها الحكومة عبر بنك التوفير أفضل من الشروط التي وضعها البنك إلى جانب الحكومة وممثليها من اللجان التي عينتها للتواصل مع الفلاحين.

"لجان زيادة الإنتاج"

وفي سياق الحديث عن اللجان، بحجة زيادة الإنتاج و"التنمية" الاستعمارية، عيَّن المندوب السامي لجانا أطلق عليها اسم "لجان زيادة الإنتاج"، حيث يكون لكل قضاء من أقضية البلاد لجنة تمثله، وتسترشد بها وبآرائها السلطات المحلية في كافة شؤون التموين. وقد أُختير أعضاء هذه اللجان من ذوي الخبرة بشؤون الزراعة لتستعين بخبرتهم في كل ما يتعلق بالزراعة وبتموين البلاد.[367] ولكن لم يمض وقت طويل على تأليف هذه اللجان وعلى اتصالات أعضائها بالسلطات المحلية حتى بدأت تفتر تلك العلاقات، وقلت الدعوات التي توجه إلى الأعضاء، ثم انتهت الصلات بين تلك اللجان وبين السلطات المحلية إلى ما يشبه التقاطع.[368] بناء على الخبر المنشور في جريدة فلسطين، فإن الفلاحين في هذه البلاد يؤلفون 80 في المائة من سكانها، وقد يحسن

366. "بنك التوفير: اذاعة مدير البريد العام"، جريدة فلسطين، 1 أيلول/ 1942.
367. "حديث اليوم: أين لجان زيادة الإنتاج؟ "، جريدة فلسطين، 22 أذار/1942.
368. المرجع السابق.

بالحكومة أن تساعد الفلاح على الاستفادة من هذا الموسم الميمون الاستفادة المطلوبة، وأن لا تصطنع جديدا في صدد المحصولات الزراعية دون الاستفادة أولا بممثلين عن المزارعين، والاسترشاد بآرائهم.[369]

وقامت الحكومة بدراسة زيادة الإنتاج من خلال تأليف لجان تعاونية في القرى، وتقوم الحكومة بحراثتها بواسطة الآلات الحديثة (التراكتور) لتخرق الأرض إلى مسافة كبيرة وتدخل جميع مياه الأمطار إلى جوفها مما يساعد على زيادة الإنتاج.[370] كما شكلت إدارة الزراعة العامة لجانا لتقوية الإنتاج الزراعي المحلي بإعطاء قروض زراعية وبذار واستعمال أدوات حديثة في الزراعة، وضمت عددا من المزارعين الفلسطينيين من أقضية القدس والخليل ورام الله واريحا وبيت لحم.[371] تُعد هذه اللجان التعاونية حلقة الوصل بين الحكومة والمزارعين، وهي تمثل مطالبهم أمام السلطة. هنا تُستحضر مقولة غرامشي بأن "الدولة هي أداة تكييف المجتمع المدني ليلائم البنية الاقتصادية"[372] لتطابقها مع عمل هذه اللجان.

إن عمل اللجان جزء من استراتيجية الحكومة في فرض بُنية اقتصادية-اجتماعية جديدة على المجتمع تتوائم مع السلوك والمشروع الاقتصادي الليبرالي الرأسمالي. واصلت الحكومة محاولات إظهار اهتمامها بالفلاحين، لكنها لم تكن تكترث بما يصيبهم بعد إعلان مساعدتها، وطالما طالب الشعب حينها الحكومةَ أن تحسن اختيارها لممثلي اللجان لأن الشعب بحاجة إلى من يساعدهم في الشؤون التموينية، كما أنهم اعترضوا على الإفادة التي حصل عليها ال20% على حساب الفلاحين. إن هذه النسبة المستفيدة، تمثل الأقلية التي تعمل مع الحكومة، و لم تكن من الفلاحين وإنما من التجار وكبار المُلّاك والموالين للحكومة من كبار الموظفين. إن معطى هذه النسب في تلك الساعة مؤشر إلى وجود نظام طبقي داخل المجتمع الفلسطيني، تمأسس على نهج النظام الاقتصادي الرأسمالي المتبع وقتذاك من قبل حكومة الاستعمار البريطاني على فلسطين.

---

369. المرجع السابق.
370. "تأليف لجان زراعية لتحسين الانتاج"، جريدة فلسطين، 10 نيسان/1941.
371. "لجان تقوية الانتاج الزراعي المحلي"، جريدة فلسطين، 15 نيسان/ 1941.
372. غرامشي، مرجع سابق: ص228.

قروض الحمضيات ومحاولة إنشاء مجتمع مدني جديد

إن التغلغل البريطاني في اقتصاد فلسطين شمل مختلف قطاعات إنتاج السلع واستيرادها أو تصديرها، وخاصة ذات الصلة المباشرة بالإنتاج ذي العلاقة بالاقتصاد العالمي الرأسمالي. فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي؛ سعت الحكومة "لتنمية" قطاع الحمضيات بتقديم القروض باعتبارها رأسمال له قاعدة تجارية كبيرة عالميا، وخصصت له قاعدة تسليف سميت ب"قروض الحمضيات"، وهو القطاع الزراعي الفلسطيني الذي نما بسرعة هائلة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وكان تجاره ومستثمروه أحد أكبر أصحاب رؤوس الأموال في يافا، لأن استثماراته تُعتبر أكثر الاستثمارات ربحا ودخلا[373]. وقد تطور قطاع الحمضيات ثلاثة أضعاف مقارنة بالإنتاج الزراعي من غير الحمضيات منذ 1922 وحتى ثورة 36-39، وبلغت صادرات حمضيات فلسطين عام 1935 بنسبة 84% من إجمالي الصادرات العالمية، إلا أنها تراجعت خلال الثورة.[374] ثم عاودت صادرات الحمضيات بالارتفاع مرة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية، وشكّل هذا النوع من الأثمار رأس المال الأكثر نموا وكثافة، وتمكن مالكو البساتين الخاصة في القطاعين العربي واليهودي من امتلاك تقنيات حديثة لزراعتها وإنتاجها.[375] وقد برز دور الجمعيات تعاونية ولجان ومجالس الحمضيات في الأربعينيات، وبعضها أملت عليه الحكومة شروطها كمجلس مراقبة الحمضيات، والأخرى استطاعت أن تؤلف نفسها بنفسها من مجموعة أعضاء تربطهم نفس المصالح في علاقتهم التعاقدية. وتُعتبر هذه المجالس والجمعيات جزءا من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي استحدث علاقته مع الحكومة القائمة بعد الثورة على أسس اقتصادية.

---

373. محمود يزبك. يافا ما قبل النكبة: مدينة تنبض بالحياة. مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 93 (شتاء 2013): ص 40-43.

374 . Metzer; p 146.

375 . Ibid; p 148-153.

الجمعيات التعاونية

انعكس اهتمام الحكومة بقطاع الحمضيات على الصحف الفلسطينية بعد ثورة 36-39، وتابعت مسألة القروض الزراعية بشكل يومي سواء في الأخبار والتقارير أو المقالات، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في توثيق الأحداث اليومية وناقلا فاعلا بين السلطة والجمهور. نقلت الصحف دور الحكومة الاستعمارية والبنوك في إقراض الفلاحين والمزارعين بعد الثورة، وبالأخص "قروض الحمضيات"، ولم تكن الحكومة تقدم قروضا لمزارعي الحمضيات بشكل خاص قبل عقد الأربعينيات، فشرعت البنوك بالطلب من الحكومة إقراض مزارعي الحمضيات، وتسليفهم من خلال الجمعيات التعاونية القائمة على ذلك، والتي تجاوز عددها مئة جمعية كما هو مُبين في الخبر أدناه.

أدت تلك الجمعيات دور الوسيط بين الإدارة والبنك والفلاحين، والمطالبة بسلفات زراعية محددة الأجل. فمثلا؛ بعد أن تقدمت الجمعيات التعاونية في القرى الفلسطينية بطلب قرض بقيمة 50 ألف جنيه، وجاء في الخبر أنه قد:

> **تقرر منح قروض جديدة بمبلغ 50 ألف جنيه للجمعيات التعاونية للتسليف والتوفير المؤلفة في القرى العربية، وقد فهمنا أنه يشترط في إعطاء القرض الجديد أن تكون الجمعية التعاونية التي تطالب عقد قرض معها قد سددت كل ما عليها من قروض سابقة. وبمناسبة منح هذا القرض الجديد علمنا أنه يوجد في فلسطين 102 من الجمعيات التعاونية في القرى العربية، وأغلبها منتشر في الشمال. ففي قضائي صفد والناصرة فقط 55 جمعية تعاونية. والغرض الأساسي من تأليف هذه الجمعيات هو التسليف على حسابها المبلغ الذي تطلبه بموافقة دائرة تسجيل الجمعيات التعاونية العامة من بنك باركلس بفائدة 6 في الماية تقوم بتسليف أعضائها المبالغ التي يطلبونها لتحسين زراعاتهم وأحوالهم بفائدة 9 في الماية، وفرق الفائدة وهو 3 في الماية يعود للجمعية ويبقى في صندوقها بعد تسديد المبلغ الذي اقترضته. وهكذا إلى أن تستغني عن الاقتراض بتوفير فوائد هذه القروض الموسمية ثم تقوم بالعمل من مالها الخاص الذي يكون في ذات الوقت لجميع الأعضاء.[376]**

376. "قرض جديد 50 ألف جنيه للجمعيات التعاونية في القرى العربية"، جريدة فلسطين، 8 كانون الأول /1940.

إن القروض الممنوحة للجمعيات التعاونية الفلسطينية هي قروض "موسمية للحمضيات"، وبناء على الخبر تم تسديد قروض مزارعي الحمضيات التي صُرفت من بنك باركليز عن طريق بيع محاصيلهم المرهونة للعامين 1940-1941 لدى البنوك، على أن تدفع أثمانها للبنك الذي صرف لهم القرض.[377] إن شرط منح قرض جديد هو تسديد الجمعية ما عليها من قروض سابقة، مع أن هذه الجمعيات تتلقى نسبة 3% على السلفات، لكنها وحسب الاتفاقية أدناه لم تقُم بسداد القرض. فقد صدر كتاب نشرته جريدة فلسطين بخصوص ذلك، وهو نص اتفاقية يُجبر فيه المزارعين على بيع محصولهم وفق شروط البنك، ويخاطب الفلاحين باتفاقية التعهد:

قد تعهدتم ببيع ثمر بياراتكم في موسم 1940-41 بواسطة الشخص أو المؤسسة التي يعينها البنك أو التي يوافق عليها البنك فقط، لهذا نرجوكم أن تخبرونا في حينه من الواسطة التي تنوون بيع ثمركم بها هذا الموسم ليتمكن البنك من تحديد موقفه. ولكن بينما يتم تعيين الواسطة المذكورة وطالما حسب رأي البنك لا توج ترتيبات أو محتملات ببيع محصول حمضيات موسم 1940- 41 بطريقة منظمة في هذه البلاد أو في الخارج يوافق البنك على أن تبيعوا ثمركم المرهون لديه في الأوساق المحلية حسب الاسعار الموجودة من وقت لآخر على شرط أن تدفع لنا جميع نواتج هذه البيوعات، إن الشرط هذا يسري أيضا على بيوعات الكلمنتين والليمون الخ التي حصلت لغاية تاريخه بدون موافقة البنك. إن البنك يحتفظ بحق تبديل أو إلغاء هذه الموافقة في أي وقت يراه مناسبا.[378]

اشترطت البنوك على الفلاحين سداد القرض برهن أو بيع كل الثمار للبنك، أو دفع الثمن المقبوض من بيعها للبنك. يقع الفلاح هنا بين ظلم القائمين على الجمعية ونظام الإقراض الرأسمالي، فهو يخسر كل ثماره ومجهوده مقابل لا شيء لسداد سلفات البنك وفوائد الجمعية، وأصبح الجهد والثمر الرهن الوحيد مقابل الدين. إن البنك هو المستفيد الأول من هذه القروض ثم الجمعيات، فالفلاح لن يتقاضى شيئاً، لأن نواتج البيع كاملة ستذهب للبنك حسب الاتفاقية الموقعة.

377. "قروض موسمية لجمعيات التعاون"، جريدة الدفاع، 8 كانون الأول/1940.

378. "تسديد قروض مزارعي الحمضيات: كتب البنوك المرسلة إليهم بهذا الصدد"، جريدة فلسطين، 25 كانون الأول/1940.

وفي بداية الأربعينيات، نشطت حركة الجمعيات التعاونية الفلسطينية في القرى، وخصوصا فيما يتعلق بالأثمار الحمضية[379]، وهي جمعيات غير حكومية تقوم بإقراض مزارعي الحمضيات. وقد انتشرت في ثلاثينيات القرن العشرين، كما تبين في الفصل الثالث. وسجلت دائرة تسجيل الجمعيات التعاونية حتى عام 1943 نحو 100 جمعية تعاونية للتسليف والتوفير في القرى وأصبح في كل مدينة أيضا عدة جمعيات تعاونية لمختلف المهن.[380]

وقد انصّب تركيز واهتمام الجمعيات والحكومة بمنح القروض لمزارعي الحمضيات لكونها الزراعة التي حصدت أعلى نسبة إنتاج في تلك الحقبة الزمنية. واستمرت محاولات الجمعية الزراعية للقرى الفلسطينية لتأليف جمعيات تعاونية من مزارعي الأثمار الحمضية في القرى، حتى تكتسب الفوائد التي تنجم عن اعتماد الحكومة عليها في شراء البرتقال للجيش في الموسم القادم.[381] قد يظهر حسن نية الفلاحين في التفكير بأن الحكومة ستشتري الأثمار لجيش الاستعمار البريطاني، وأن هذا الحل الأنسب لتصريف الأثمار لجني الفوائد. وذلك لأن الحكومة نشطت في تلك الفترة في إقراض مزارعي الحمضيات والاهتمام بهم دون باقي مزارعي المحاصيل الأخرى. حيث أقرضت الحكومة لمزارعي الأثمار الحمضية الفلسطينيين والصهاينة أضعاف ما كانت تقرضه لمزارعي المحاصيل الأخرى.[382] ونشطت حركة الجمعيات التعاونية والتي تعد جزءا من المجتمع المدني الفلسطيني الجديد مع حركة البنوك والحكومة لإيجاد بديل لتنمية الإنتاج؛ وهذه التنمية البديلة أصبحت هي السلوك الاستهلاكي-الاستدانة – في المجتمع الفلسطيني.

---

379. " الجمعيات التعاونية في القرى"، جريدة فلسطين، 4 كانون الثاني/1941.
380. "الجمعيات التعاونية"، جريدة فلسطين، 10 كانون الثاني/1943.
381. "جمعيات تعاونية لمزارعي الحمضيات في القرى"، جريدة فلسطين، 2 تشرين الأول/1942.
382 . See table 7.6 ," Direct Government Loans to Arab and Jewish Farmers, 1940 to 1944". Nadan; p328.

مجالس الحمضيات

كانت الجمعيات التعاونية جزءاً من المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر الذي يهتم بتنمية الإنتاج الزراعي والحمضيات، وهناك جزء آخر تشكّل في أول الأربعينيات بالتحديد، والذي تمثل بتشكيل مجالس لإدارة شؤون البيارات والأثمار الحمضية، أهمها مجلس مراقبة الحمضيات. لقد صادقت الحكومة على قانون تأليف المجلس في 19 تشرين أول عام 1940، وعماده ثمانية أعضاء، أربعة من اليهود ومثلهم من العرب، ويُعنى بتوفير الأسواق لمحصول الموسم وتوفير البواخر الشاحنة وحمل السلطات على شراء قسم من الحمضيات لاستهلاك جنودها.[383]

إلى جانب ذلك، أدّت إدارة الانتداب دور الرقيب على حمضيات فلسطين، فقامت دائرة تفتيش الأثمار الحمضية بإعداد خرائط عن كل بيارة مزروعة بالحمضيات في اللواء تمهيدا لقيام موظفي هذه الدائرة في منتصف كل شهر بتفتيشها لمعرفة كل أنواع المزروعات فيها، وتدوين ذلك في الخارطة بصورة مفصلة.[384] وتم حفظ هذه الخرائط في ملفات كل بيارة مسجلة في مكتب مجلس مراقبة الحمضيات تسهيلا لجميع المراجعات الرسمية وغيرها، والمفهوم أن إعداد خرائط لجميع بيارات فلسطين سيستغرق عدة سنوات.[385] كان يتم اختيار أعضاء هذا المجلس من أصحاب البيارات الكبيرة الفلسطينيين، ومنهم فرنسيس جلاد وسعيد بيدس، ومن الصهاينة كان الأدون روكاخ والأدون تلكوفسكي، ويترأسهم المستشار الاقتصادي للمندوب السامي المستر والش،[386] والمستر سندفورد السكرتير المالي للحكومة والمستر نايتون ممثل الحكومة في لجنة المصارف والمستر شل رئيس مصلحة البستنة وأعضاء المجلس العرب واليهود وسكرتيريه"[387]. ويتكون مجلس مراقبة الحمضيات من ثلاثة أعضاء من الموظفين إضافة إلى الأعضاء الثمانية من المنتخبين، وهم مدير عام وعدد من الموظفين

383. "تصديق الحكومة عليه نهائيا: معلومات عن عدد أعضائه ومساعيه"، جريدة فلسطين، 19 تشرين الأول/1940.
384. "خرائط للبيارات المزروعة بالحمضيات"، جريدة فلسطين، 3 أيلول /1941.
385. المرجع السابق.
386. "بحث شؤون موسم الأثمار الحمضية"، 19 تشرين الأول/1940.
387. "مجلس مراقبة الحمضيات"، جريدة الدفاع، 17 أيلول/1941.

يعينهم جميعهم المندوب السامي للقيام بأعمال المجلس.[388] ويتولى المجلس مراقبة المناطق المزروعة بالحمضيات، وينظم الزراعة في المستقبل على أساس إحصاء التصدير في الحال، وكذلك يقرر المجلس المنتوج القياسي لجميع البيارات على أساس تخمين حصة كل بيارة في كمية ما يصدر من محصول الموسم، كما يراقب المجلس تصنيف جميع الأثمار الحمضية وتعبئتها.[389] ويراقب أيضًا جميع أدوار الشحن بما في ذلك توقيع الاتفاقيات مع أصحاب السفن، ويعطي المجلس إلى المنتجين بطاقات تسمح لهم بالتصدير حسب المنتوج القياسي لكل بيارة، وتقتصر الصادرات على عدد الصناديق المذكورة في البطاقات، بالإضافة إلى أنه يراقب الإعلان عن الأثمار الحمضية الفلسطينية في الأسواق الخارجية والداخلية،[390] ويضع الترتيبات الملائمة لمشاريع الأبحاث العلمية الخاصّة بتلف وإنتاج محصولاتها القانونية، ويدفع المنتجون عن كل صندوق بما لا يقل عن خمسة ملات وذلك بدلا من الرسم الحاضر وقدره ملان والرسم السابق للدعاية وقدره مل ونصف مل.[391]

كان هناك اعتراضات قدمها فريق من كبار أصحاب البيارات على المادة 18 من الفصل الرابع من قانون مجلس المراقبة.[392] وهو تقييد التصدير، وتضمن أولا: لا يجوز لأي شخص أن يصدر أثمارا حمضية إلا إذا كان من المصدرين المسجلين لدى المجلس، ووفقا للشروط التي قد تقرر بهذا الشأن، وثانيا: لا يجوز لأي شخص أن يصدر أثمارا حمضية إلا بعد أن يدفع العوائد المقررة بموجب هذا القانون.[393] إن قانون مراقبة الحمضيات لسنة

388. "المجلس الزراعي يعقد جلسة خاصة في القدس"، جريدة فلسطين، 1 أيار/1940.
389. المرجع السابق.
390. المرجع السابق.
391. المرجع السابق.
392. "اجتماع المجلس الزراعي الأعلى"، جريدة الدفاع، 1 أيار/1940.
393. ديوان الفتوى والتشريع، "قانون مراقبة الحمضيات رقم 37 لسنة 1940"، نقلا عن: http://www.dft.gov.ps/index.php?option=com_dataentry&pid=12&leg_id=%20524. استرجع بتاريخ: 2015/4/16.

1940[394] قيّد من تجارة الحمضيات وتصديرها، وسيطرت حكومة الانتداب على قطاع إنتاج الحمضيات بالكامل.

وتشكلت لجنة ممثلة من صهاينة وفلسطينيين سُمِّيت "لجنة الوفد الزراعي المشترك"، وتعمل على مناقشة شؤون الحمضيات وحالة الموسم. ولم يكونوا راضين عما صدر من الحكومة من قوانين بشأن الحمضيات، وتذمر الفلاحون من فرض الضرائب الجديدة وسياسة الحكومة في محاصرة إنتاج وتصدير الحمضيات، وفي ذات الوقت طالبوا بالمزيد من القروض بعد أن زاد حمل الضرائب وخسارالهم باتت تتراكم. إن المزارعين عقدوا آمالهم على الحكومة لمساعدتهم، وخاصة بعد الخسائر التي تراكمت، فجاء في الخبر التالي:

تحدث إلينا بعض كبار مزارعي ومصدري الحمضيات حديثا يشف عما يعانيه المزارعون والمصدرون في الوقت الحاضر وما يصادفونه من خيبة لأمالهم التي كانوا يعلقونها على تصريف محصول حمضيات الموسم الحالي وكيف أنهم فهموا أن المساعدات التي ستقدم لهم سوف تساعدهم على تصريف محصولهم بأجمعه قبل نهاية الموسم وكيف أنهم سيجنون أرباحا حسنة تعوض عليهم ماخسروه في المواسم الماضية. وكيف هم الآن يجدون أن هذه الأمال.. قد تبخرت كلها ولم يتحقق منها شيء بل سيعود عليهم هذا الموسم بخسائر فادحة رغم أن المحصول يقل كثيرا من محصول المواسم الماضية ولايزيد عن 200 ألف طن من الحمضيات. ويقولون أنه بالرغم من مضي حوالي ثلاثة أرباع الموسم الحالي حتى الآن فإن ما جرى تصريفه من المحصول لا يزيد عن ربعه وهو مقسم كما يلي:- حوالي 25 ألف طن للستهلاك المحلي و10 ألاف طن فقط للجيوش وحوالي 15 ألف طن للعصير ونحو 9 آلاف طن للأقطار المجاورة منها للعراق 4 آلاف طن، و2500 طن لسوريا وألفا طن لشرق الأردن و200 طن فقط لمصر والباقي وهو حوالي ثلاثة أرباع محصول الموسم ولا يزال على الشجر. والمزارعون حائرون في كيفية تصريفه، وعاجزون عن تدبير استهلاك هذه الكمية الكبيرة من الحمضيات التي تقدر بنحو 150 ألف طن أو ما ينوف عن أربعة ملايين صندوق برتقال، وهم يرجون من الحكومة أن تعطف عليهم في محنتهم الحاضرة وتعمل على مساعدتهم بشتى الطرق ليستطيعوا التخلص من الثمر وإراحة الشجر منه والمأمول من الحكومة أن تهب لمساعدتهم بأسرع ما يمكن وتخلصهم من هذا العبء الثقيل.[395]

394. قانون مراقبة الحمضيات رقم 37 لسنة 1940، موقع قانون الإلكتروني، نقلا عن:
http://www.qanon.ps/news.php?action=view&id=16745. استرجع بتاريخ: 2015/2/27.

395. "مزارعو ومصدرو الحمضيات وما يعانون الآن"، جريدة فلسطين، 6 شباط/1943.

لقد تكرر هذا المشهد كل عام تقريبا منذ بداية عقد الأربعينيات. وكانت الحكومة قد وعدهم بإيجاد أسواق لتصريف الأثمار الحمضية لهذا الموسم في سوريا ومصر وأن لا يقل ما يأخذه الجيش عن 25 ألف طن، وكذلك تأخذ دائرة المؤن مثل هذه الكمية.[396] لكن لم يتم شيء من ذلك، وجميع ما جرى بهذا الشأن لم يكن إلا تهدئة لمشاعر المزارعين ، بالرغم من أن مجلس الحمضيات رفع تقريرا طالب به الحكومة شراء مئة ألف طن من منتوج الموسم أو دفع 200 ألف جنيه لمزارعي الحمضيات كتعويض.[397] ومع ذلك استمر الفلاحون بطلب المعونة من الحكومة لتصريف الأثمار.

عززت الحكومة البريطانية من استثماراتها في فلسطين عن طريق اقتصاد الدين الرأسمالي وخاصة في العقد الأخير من ولايتها، وأظهرت عنايتها بالفلاحين، وادّعت بأن القروض التي تقدمها لهم هي مساعدات لتنمية الإنتاج. وقد تغلغلت الحكومة البريطانية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية في فلسطين. واستطاع الانتداب أن يتسلل إلى القرويين من خلال تحسين العلاقات مع مخاتير القرى، وقد:

> **لبّى أكثر من خمسين مختارا يمثلون ثلاثا وعشرون قرية في قضاء القدس دعوة المستر كيث روتش وقرينته لتناول طعام الغداء في مخيمها الصيفي في القبيبة وقد دعا إلى هذه الحفلة أيضا سعادة السكرتير العام وقرينته ومساعد حاكم لواء القدس ومساعد حاكم لواء رام الله وقرينته والمستر بيرون مدير عام المطبوعات في فلسطين سابقا ومدير العلاقات العامة في السفارة البريطانية في بغداد الان وسعادة راغب بك النشاشيبي و... وكان عدد من القرويين يرقص الدبكة على أنغام الناي ويتغنى بالأهازيج القروية المعروفة...".[398]**

إن "النظام الاستعماري يهتم بثروات معينة، بموارد معينة"[399]، لذا تطلعت الحكومة إلى ضرورة الهيمنة على أهم قطاع إنتاج زراعي في فلسطين على اعتبار انه آخذ في التوسع والتطور، وهو قطاع الحمضيات. وبدأت مشروعها بتمويل مؤسسات المجتمع المدني القائمة، ووطدت العلاقات مع المخاتير والفلاحين باستقطابهم

---

396. "اجتماع هام لمزارعي الحمضيات في يافا"، جريدة فلسطين، 9 شباط/1943.
397. المرجع السابق.
398. "حفلة حاكم القدس لمخاتير القضاء: فرصة سانحة للتعرف بالقرويين ونصحهم"، جريدة فلسطين، 17 أيلول/1941.
399. فانون، معذبو الأرض، مرجع سابق: ص 88.

وكسب ودّهم، وأصدرت التشريعات التي تحمي مصالحها. ولهذا تنفذت الحكومة في مجمل عملية الإنتاج والتوزيع والاستهلاك في نفس الوقت، وشرعنت سيطرتها باستصدار قانون خاص بالحمضيات. وعينت موظفين من الحكومة على رأس المجلس الذي يضمن لها بقاء مجلس مراقبة الحمضيات كونه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تحت سلطتها. وعملت على تطبيع العلاقة بين الاستعمار والصهاينة والفلسطينيين من خلال عمل مجلس مشترك لمباحثة شؤون الإنتاج. وقد كان تلاعب الانتداب بالمجتمع الفلسطيني يحدث على جميع المستويات، الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. والأثر الواضح في تغير العلاقة هو قلب الصراع من أجل التحرر إلى صراع من أجل الاستدانة. وجرّت الحكومة المجتمع المدني للتواطؤ معها بعدما رأت أنه بالإمكان جذبه ب"التنمية البديلة". إن شؤون الحمضيات التي تطورت سنويا تستعرض فتور حدة الكفاح القومي المسلح إلى كفاح المصالح، والمطالب الوطنية تُختزل في مطالب جزئية ومقتصرة على مطالبات اقتصادية تلبي مواسم الإنتاج.

مجتمع مدني مشترك: "تطبيع"

بعد إعداد كشوفات قرض المائة ألف جنيه الذي خصصته الحكومة لتنويع الزراعة في الأراضي المجاورة للبيارات المغروسة بالأثمار الحمضية، تبيَّن أن الدونمات المطلوبة لقرض الفلسطينيين قد بلغت 7338 دونما، ويبلغ مجموع المبلغ المطلوب قرضا لهذه الدونمات 28.562 جنيها فقط مع أن حصة المزارعين الفلسطينيين في قرض المائة ألف جنيه هذا تبلغ النصف.[400] لقد تم صرف قروض الحمضيات لأصحاب البيارات ذات المساحات الكبيرة التي تزيد عن المائة دونم بعد خصم حوالي 25 % من القيمة المخصصة للدونم الواحد، فيكون الصافي 230 قرشا للدونم.[401] إن الهرمية الطبقية في المجتمع الفلسطيني ترسخت أكثر فأكثر خلال الأربعينيات، فأصحاب البيارات الكبيرة هم أولئك الملاكين والمستثمرين الكبار وفي نفس الوقت هم أعضاء

400. "كشوفات قرض المئة ألف جنيه"، جريدة فلسطين، 16 أيلول/1941.
401. "قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5 كانون الثاني/1941.

ممثلون للفلسطينيين في المجالس والجمعيات أمام الحكومة. لكن المصالح طفت على السطح عندما حصل هؤلاء المستثمرون على امتيازات خاصة بهم أثناء منح القروض. وبهذا تمكّن الاستعمار بعد أن استغل حاجتهم من إعادة تشكيل بنية المجتمع الفلسطيني وإيجاد برجوزاية رأسمالية تسهل من حركة رأس المال الاستعماري. وأعضاء هذا المجلس يعتبرون برجوازية ناشئة، وبذلك أصبح المجتمع الفلسطيني يتأرجح بين "برجوازية" فانون الوطنية[402] التي تشترك مع الصهاينة في اللجان والمجالس، وتتوسط بين السلطة والفلاحين.

فضلا عن ذلك، كان من ضمن العمل المشترك بين أصحاب البيارات الفلسطينيين والصهاينة إقامة مؤتمر سنوي يسمى مؤتمر الحمضيات المشترك، وكان لهذا المؤتمر لجنة خاصة تألفت من أعضاء فلسطينيين وصهاينة سميت "لجنة مؤتمر الحمضيات التنفيذية"[403]. إن هذا المؤتمر المشترك أحد بوادر "السلام الاقتصادي" الذي يحكم التفاعل بين الفلسطينيين والصهاينة في مؤتمر الحمضيات. عندما شحنت الحمضيات إلى الدول العربية ودول العالم لم تعُد عائداتها على المزارعين، بل ذهبت لسداد القروض بما أنها مرهونة للبنك. وهو ما أكده عبد الرؤوف البيطار رئيس لجنة بلدية يافا ورئيس مؤتمر مزارعي الحمضيات المشترك بين الفلسطينيين والصهاينة، الذي عُقد في يافا في 16 كانون الثاني 1941، حيث أن القروض ساعدت المزارعين في زراعة بياراتهم،[404] لكن هذا القرض- حسب خطاب اسحق روكاح في المؤتمر - "لم يكد يكفي سد حاجات البيارات الحيوية ولم يترك للمزارعين ملا واحدا، فالنتيجة كانت إذن أن السلفيات جاءت لإحياء البيارات، ولكنها لم تساعد أصحابها أكثر من مساعدتها لأصحاب الرهنيات على البيارات".[405] إن الإطار العام لهذا المؤتمر يكشف طبيعة

---

402. فانون. معذبو الارض، مرجع سابق: ص 59-60.
403. "مذكرتا المزارعين إلى المندوب السامي والقانون الداخلي للجنة مؤتمر الحمضيات"، 11 شباط/1941.
404. " ألف مزارع يحضرون مؤتمر الحمضيات المشترك في يافا أمس"، جريدة فلسطين، 16 كانون الثاني/ 1941.
405. المرجع السابق.

التفاعل، وهو "تطبيع العلاقات مع الرأسماليين الصهاينة، في الوقت الذي ما يزال فيه الناس قابعين تحت استعمار فعلي، ومستمر، ومشرعن، متخف تحت مسمى السلام الاقتصادي"[406].

أحكمت الحكومة تدخلها في شؤون الحمضيات الفلسطينية والسوق الفلسطيني بكامله مما عاد بالضرر على المزارعين، فأصدرت تشريعا جديدا في جريدتها الرسمية عن تصريف الحمضيات ونشر في جريدة فلسطين، واعترض سعيد بيدس[407] على ذلك في 16 كانون الثاني 1941، وهبطت أسعار الأثمار الحمضية في الأسواق المحلية جراء اتخاذ هذا التشريع، وأدى بالتالي إلى استحالة تسديد نفقات قطفها ونقلها إلى السوق المحلي، ففي كثير من الحالات يدفع المزارع بعض هذه النفقات دون أن يتمكن من تحصيلها بعد بيع الأثمار.[408] وزيادة على ذلك كان المزارعون يدفعون ضريبة نقل الأثمار الحمضية الجديدة التي فُرضت عليهم من الحكومة، وبدأ تنفيذ قانون ضريبة الأثمار الحمضية في 20 كانون الثاني 1941-كما جاء في الخبر- فاشترطت دفع الضريبة قبل إصدار الرخص، إذ قامت دائرة تفتيش الأثمار الحمضية في يافا بِ:

> **إصدار الرخص إلى من يطلبها بعد دفع الضريبة المفروضة. وقد ارتفعت أسعار البرتقال إلى 75 ملا للمائة حبة بعد أن كانت المائة بقرض وهذا من كميات البرتقال التي كانت موجودة في الأسواق من السابق ولم يكن قد دفع عنها ضريبة بعد. ولم تشاهد أية كمية من البرتقال منقولة من بيارة للأسواق ومن المنتظر تبقى الأسواق خالية من البرتقال تقريبا لمدة يوم أو يومين إلى حين إنهاء كميات البرتقال الموجودة في البيوت.**[409]

ففي حزيران 1943 قدم الأعضاء المنتخبين في مجلس الحمضيات ملاحظات حول قيمة المساعدات التي يجب تقديمها لمزارعي الحمضيات في الأحوال الحاضرة ولفتوا نظر المسؤولين إلى تضاعف المصاريف التي تنفق

---

406. نخلة. فلسطين وطن للبيع، مرجع سابق: ص 72-73.

407. سعيد بيدس من عائلة بيدس اليافوية، وهو من كبار الملاكين في يافا، وكذلك من كبار تجار الحمضيات، هذا بالإضافة إلى أنه يمتلك خبرة فنية عملية ممتازة في أعمال زراعة وإنشاء بيارات (بساتين) البرتقال والعناية بها. ومثل القسم العربي في مجلس الحمضيات الذي أُنشئ خلال الحرب العالمية الثانية لتنظيم أعمال التصدير بسبب المجهود الحربي. للمزيد انظر: طاهر أديب قليوبي. عائلات وشخصيات من يافا وقضائها. (القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير, 2006): ص242.

408. " التشريع الجديد: المتعلق بالأثمار الحمضية وتصريفها"، جريدة فلسطين، 21 كانون الثاني/ 1941.

409. " قانون ضريبة الأثمار الحمضية الجديد"، جريدة فلسطين، 21 كانون الثاني /1941.

على البيارات وطلبوا أن تنظر الحكومة إلى ذلك، وتقرر المساعدة بصورة تتناسب مع ارتفاع مبلغ النفقات.[410] إن الحكومة ظلت تتأخر كل شهر عن صرف القروض التي أُعطيت لهم بفوائد فاحشة كما وصفوها،[411] لكن بعد موافقة وزير المستعمرات على صرف القرض تقرر منح قروض للأثمار الحمضية لموسم 43-1944 تتراوح بين 800 إلى 900 ألف جنيه، وأن تكون القروض للعشرين دونما فما دون بمعدل خمس جنيهات للدونم الواحد، على أن تخصم منها الفائدة ومقدارها 3 في المائة، أما ما زاد عن ال20 دونما فيقرر بالاتفاق بين ممثلي المجلس والبنوك التي ستقوم بدفع القروض بالنيابة عن الحكومة،[412]؛ أي أن الفوائد ستكون 3 بالمئة من صاحب البيارة ونصف بالمئة من الحكومة.[413] إن قيمة القرض كبيرة جدا، ومن شأنها أن تضر بالمزارعين، في ظل إغلاق الأسواق أمامهم ومنعهم من التصدير الفردي. فقد اشتكى أصحاب البيارات من إقفال الحكومة معظم الأسواق الخارجية أمام حمضيات فلسطين بعد أن عودت البلاد المحالفة لها والتي ترتبط معها بروابط وثيقة تسهيل سبل التصدير وتسهيل الحصول على أخشاب التعبئة.[414] وبحث تجار الحمضيات هذه المسألة بعد الخسائر التي تكبدوها في الأعوام السابقة، ولتصريف الأثمار الحمضية تجنبا لتكرار ذلك، قرروا تشكيل "جمعية مصدري ومنتجي الأثمار الحمضية العربية التعاونية المحدودة المسؤولية بيافا".[415]

الطبقية في قطاع الحمضيات

إن آلية التسليف الموزعة على مزارعي البيارات الكبيرة والصغيرة كانت نفسها تقريبا كل عام. فيتم الإعلان عن فتح باب الإقراض، ثم تتيح البنوك طلبات للتعبئة، ويتم دراستها لإقرار الطلبات التي تتوافق مع شروط البنك. تعاملت الحكومة مع ثلاثة بنوك لإقراض المزارعين، وهي باركليز والعثماني وأنجلو-فلسطين،

---

410. "شؤون البلد: زيادة الإنتاج المحلي.. الحكومة وأسعار الحمضيات"، جريدة فلسطين، 3 حزيران/1943.
411. " من مسائل اليوم: البيارات وتأخر صرف القروض"، جريدة فلسطين، 15 حزيران/1943.
412. "وزارة المستعمرات توافق على منح القرض لاصحاب البيارات في فلسطين"، جريدة فلسطين، 29 حزيران/1943.
413. "قروض الحمضيات تشمل نحو 7000 بيارة"، جريدة فلسطين، 9 تموز/ 1943.
414. "شؤون البلد: أزمة النقل.. موسم الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5 تشرين الأول/1943.
415. "اجتماعات متعددة يعقدها تجار الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5 تشرين الأول/1943.

يتبع الأول والثاني لرأس المال البريطاني والثالث للصهاينة. وتفردَّت البنوك الثلاثة بتوفير قروض الإنتاج الزراعي الحكومية، بعد أن خصصت لها سلفات خاصة بإنتاج الحمضيات. إن احتكار المؤسسات المصرفية الاستعمارية للزراعة والمزارعين الفلسطينيين تشير إلى تمركز رأس المال والإنتاج في أيديها. بالرغم من توسع عمل البنوك الأجنبية في فلسطين خلال العقد الثاني من انتداب فلسطين، وزادت تبعية البنوك الصغيرة وجمعيات التسليف للبنوك الكبرى باعتبارها المقرِض الوحيد واعتمدت عليها كبنوك مركزية، إلا أن قيمة القروض زادت أضعافا في الأربعينيات.[416] فقد بلغت قروض المساعدة التي قدمتها الحكومة زهاء مليون جنيه بعد الثورة في عامي 1940 و1941، حسب مقال كتبه مزارع صهيوني كبير يدعى موسى سملانسكي عن مساعدة أصحاب البيارات قال فيه:

أن المساعدة التي قررت الحكومة تقديمها لأصحاب البيارات ليست قليلة، لا سيما في الظرف الحاضر، وقد بلغت المساعدة التي قدمتها وستقدمها الحكومة في الموسم الماضي والموسم الحاضر زهاء مليون جنيه، وأضافت على ذلك أنها خفضت الضريبة الزراعية من 40 قرشا إلى 4 قروش عن الدونم المشجر، ثم لغت هذه الضريبة بالمرة. لقد تسجلت في مجلس مراقبة الحمضيات 11 ألف بيارة منها 6300 بيارة يهودية مساحتها 139780 دونما، و4700 بيارة عربية مساحتها 142507 دونمات، ويحتمل أن يكون هناك 600 بيارة مساحتها 20 ألف دونم لم تسجل، معظمها يخص اليهود. ومعنى ذلك أن مجلس مراقبة الحمضيات الذي أصبح مؤسسة حكومية له حق الإشراف على 282287 دونما من البيارات والوقع أن المساحة التي ستنال المساعدة بين هذه البيارات العديدة ستكون قليلة، فقد بلغ عدد الدونمات التي تلقت المساعدة الحكومية في الموسم الماضي 163 ألف دونم، أما في الموسم الحالي فقد أضيفت للبيارات التي زرعت سنة 1935 على قائمة البيارات التي ستنال المساعدة الجديدة وتبلغ مساحة البيارات التي زرعت في السنة المذكورة 33 ألف دونم. ويحتمل أن يكون عدد الدونمات التي خربت في السنة الحالية 6000 دونم، و200 ألف دونم أخرى في حاجة إلى مساعدة. وكان أصحاب البيارات طلبوا من الحكومة مساعدة 4 جنيهات للدونم، ولكن الحكومة جعلت المساعدة 32 قرشا...[417] .

وفيما يتعلق بالإضرار بتجارة الحمضيات، طالب أصحاب البيارات – وخاصة الصغيرة منها – العرب واليهود بإلغاء ضريبة نقل الأثمار الحمضية، ودار جدل في جريدة "دافار" حول الإبقاء عليها أم إلغائها، فمن

---

416 . See: Nadan; p328.

417. "أرقام ومعلومات عن القروض الجديدة"، جريدة فلسطين، 17 نيسان/1941.

أيد بقاء الضريبة كان من رجال أصحاب المراكز "اليهود" من رجال زراعة الحمضيات.[418] أما القائلون بإلغائها فهم يمثلون أصحاب البيارات الصغيرة الذين يؤثر في دخلهم حرمانهم من البيوعات اليومية بسبب الضريبة، وأن أصحاب البيارات العربية قدموا طلبا للحكومة بإلغاء الضريبة في منطقة غزة لأن وجودها حدد الاستهلاك المحلي وحرم كثيرا من الفقراء من الاستعانة بالبرتقال كغذاء.[419] والدليل على ذلك القرار الذي اتخذه مؤتمر الغرف التجارية العربية في يافا وحيفا والقدس ونابلس المنعقد في 1-11- 1941، بأن الظرف الحاضر يقضي بإطلاق الحرية في استهلاك البرتقال كصنف من أغذية الشعب الفقير الذي ضاق به العمل عن استيفاء غذائه كاملا من الأسواق بسبب ارتفاع الأسعار.[420] إن أصحاب البيارات الكبيرة لم يتضرروا كأصحاب البيارات الصغيرة، وتزداد الفجوة الطبقية بين أصحاب البيارات الكبيرة وأصحاب البيارات الصغيرة، والفئة الأخيرة تتعرض للظلم جراء سياسات الانتداب التي عززت الطبقية في المجتمع الفلسطيني. وعادة من ينتفع جراء السياسات الرأسمالية هم البرجوازيون –أصحاب البيارات الكبيرة– ممن تشاركوا مع السلطة في اتخاذ القرارات على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة.

مُخاتَلة المجتمع الفلسطيني _1941

عاش المجتمع الفلسطيني عدة تحولات اقتصادية خلال حقبة الانتداب، بدأت بربطه بالنظام الرأسمالي العالمي ومأسسة الاستهلاكية الزائفة فيه، وهيمنت على القطاع المصرفي الفلسطيني بكامله، وأخذت تتلاعب في سوق الائتمان الفلسطيني والمجتمع المدني ونظام الفلاحين الإنتاجي، وادعت بأنها تقدم مساعدات لهم مع أنها قروض بفوائد. وخلال متابعة التقارير والأخبار اتضح أن الحكومة كانت تحاول مرة التضييق على مزارعي الحمضيات بتشديد الإجراءات المتخذة بشأن القطاع، وأخرى تُسهِّل وتهوِّن عليهم الأمر وتُيسر عليهم الائتمانات وآلية

418. جريدة فلسطين، 11 تشرين الثاني/1941.
419. المرجع السابق.
420. المرجع السابق.

تطوير الإنتاج واستخدام التكنولوجيا الحديثة لأجله. مثلا؛ عندما وزّع مكتب مجلس الحمضيات نماذج طلبات القروض كانت قليلة جدا، وطالبوا بإعادة توزيع النماذج من جديد. كما أنّ عددا من أصحاب بيارات الحمضيات طالبوا مجلس مراقبة الحمضيات كي يتوسط للحكومة بتخصيص مبلغ آخر لمساعدة إضافية على المساحة التي تضمنها بيان قرض الحمضيات الجديد نظرا لحاجتهم للقروض.[421] أما قرارات التسهيل التي قررتها الحكومة، فأمرت بإعفاء زراعة الحمضيات من الضرائب للتفريج عن مزارعي الحمضيات في المناطق القروية خلال سنة 1940-1941. وجاء القرار من المندوب السامي بعد موافقة وزير المستعمرات بإعفاء الفلاحين القرويين من نسبة الضرائب، وأنها ملغية في المناطق المزروعة بالحمضيات طبقا لمرسوم الضرائب سنة 1935 وقيمتها 440 ملا للدونم ستكون ابتداء من أول نيسان سنة 1940 إلى 31 أذار سنة 1941 مخفضة إلى لا شيء أي معفاة.[422] وبعد يوم واحد من طلبها؛ أرسلت نماذج طلبات قروض الحمضيات إلى دائرة القائمقامين للموسم 41-1942 لتوزيعها على المزارعين الذي لم يحصلوا على النماذج[423]. ولا يمكن فهم هذه التلبية السريعة لطلبات الفلاحين، إلا أنها تجنبٌ لثورة جديدة أو إضراب جديد يدعون له وخصوصا بعد ثورة وإضراب 36-39. فقد تمكنت حكومة الاستعمار من السيطرة على الفلاحين بالقروض وتمويل إنتاجهم الزراعي.

إن الحكومة لم تُسدِّد قيمة القروض التي أعلنت بأنها ستسددها بالنيابة عن المزارعين، وانتظرت المصارف التسديد لتبدأ بعد ذلك بالصرف وخصوصا للمزارعين المضمونين والمعروفين بحسن حالتهم المالية.[424] لذلك، عقد مكتب جمعية مصدري الأثمار الحمضية التعاونية اجتماعا في يافا لبحث كيفية تسديد سلفات هذه البنوك بوجوب الدفع في مواعيد استحقاقها، وتضم الجمعية لفيفاً من تجار وملاكي الحمضيات الذين لهم علاقات مع

---

421. "شكر المزارعين للمندوب السامي وطلب التوسط لتخصيص مبلغ آخر للمساعدة"، جريدة فلسطين، 15 نيسان/ 1941.
422." التفريج عن مزارعي الاثمار الحمضية: أمر بإعفاء زراعة الحمضيات من الضرائب"، المرجع السابق.
423. "نماذج طلبات قروض الحمضيات والبنود التي تضمنتها وكيفية تعبئتها"، جريدة فلسطين، 16 نيسان/ 1941.
424. "المصارف المالية وصرف القرض"، جريدة فلسطين، 19 نيسان/1941.

المصارف المالية بيافا، وعليهم ديون متأخرة لم يتمكنوا من دفعها بسبب الأزمة الحاضرة، وقاموا ببحث شتى الطرق التي تؤدي إلى جعل البنوك تخفف من مطالبتها إياهم بالديون في هذه الظروف.[425] وعلى أثر ذلك تقرر تأليف لجنة من المجتمعين لمقابلة مدير البنك العثماني والتحدث معه في هذا الشأن، وإبلاغه أنهم قاموا بواجباتهم تجاه البنك خلال السنين الماضية حينما كانت الحالة حسنة معهم،[426] ولذلك فهم يرجون من البنك أن يعمل ما أمكن للصبر على جميع زبائنه بأن لا يتشدد معهم ويضطرهم إلى بيع أموالهم، بما لا يتوازى مع نصف ثمنها الحقيقي، وذلك إلى أن تنفرج أحوالهم، هذا مع حفظ حقوقه من جميع النواحي. وقد وعد المدير بالعمل على مساعدة جميع الذين تكون نياتهم حسنة وغير مماطلين.[427] إن الحكومة هي السبب الوحيد في الأزمة التي وقع فيها التجار والمزارعون، وتورطهم بالديون. كما أنها أوقعت المجتمع المدني المستعمَر في شرك مشروعها الاقتصادي التنموي، ذلك المجتمع الذي شكل لجنة لمطالبة البنك بتأجيل موعد سداد الدفعات مقابل إظهار عدم رغبته بالإضرار بمصلحة البنك بعد هذا الوعد، والحفاظ على الاستقرار الضروري لضمان إرجاع السلفات.

1942 _

عادت دوائر المالية من جديد تطالب بتحصيل قروض الحمضيات السابقة من المزارعين، وخاصة في المناطق الشمالية في ظل الظروف الصعبة التي يعانيها جميع أصحاب البيارات، بالرغم من الأوامر التي صدرت إلى حكام الألوية بعدم تحصيل القروض السابقة عطفاً من الحكومة على مزارعي الحمضيات في ضائقتهم

425. "تجار وملاكو الحمضيات وديون البنوك" جريدة فلسطين، 27 نيسان/ 1941.
426. المرجع السابق.
427. المرجع السابق.

الاقتصادية الحالية، مع أن أصحاب البيارات طالبوا الحكومة بالإسراع بإعطائهم مساعدات مالية لصيانة بياراتهم وحفظها من الخراب.[428]

استمرت سياسة إقراض مزارعي الحمضيات حتى سنة 1942. وبلغ مجموع الطلبات التي قدمت إلى مكتب مجلس الحمضيات بيافا لطلب السلفات عن الأثمار الحمضية لموسم 42-1943 قد بلغ حتى حزيران ثلاثة آلاف طلب مع أن مجموع الطلبات المقدر أن يتلقاها مجلس الحمضيات حوالي 14 ألف طلب، وجاءت دعوى لأصحاب البيارات بضرورة المبادرة إلى تقديم طلبات السلفات لبياراتهم في أقرب وقت.[429] إن سياسة حث الفلاحين على الاستدانة والاقتراض تجلت شيئا فشيئا في الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنوك جنبا إلى جنب، منذ أن اتبعت نهج تخصيص الأراضي الزراعية وتمويل حراثتها وبذارها، وكل سنة ارتفعت قيمة ونسب القروض التي تنوي تسليفها للمزراعين، زادت فيه سيطرة الحكومة والبنوك على المزراعين والأراضي والثمار من خلال المراقبة المتواصلة وإعطاء التراخيص وفرض الضرائب والقوانين، والتي كانت غالبا تخدم مصالح الحكومة وليس المزارعين.

واحتكر بنكا باركليز والعثماني العمل المصرفي في فلسطين؛ واستحوذا على الرأسمال النقدي في البلاد، فهما المصرفان اللذان أقرضا الفلاحين بالاتفاق مع الحكومة. فعندما انتهى بنك باركليز والبنك العثماني من صرف القروض لمزارعي الحمضيات بعد إتمام الكشوفات اللازمة لصرف القروض،[430] طلب أصحاب البيارات أن تقدم لهم الحكومة مساعدة مالية، لكنها اعتبرتها قرضا وليس مساعدة.[431] ووزعتها بناء على ذلك، فقد جاء في البلاغ الرسمي الصادر عن المندوب السامي بشأن القروض المكفولة من الحكومة لمزارعي الحمضيات عن موسم 1942-43، وجاء فيه قرار الحكومة الانتدابية بدفع كافة السلفات التي لا تزال غير مسددة من

428. "تحصيل قروض الحمضيات السابقة"، جريدة فلسطين، 19 أيار/1942.
429. "طلبات سلفات الاثمار الحمضية"، جريدة الدفاع وفلسطين، 7 حزيران/ 1942.
430. "طلبات القروض"، جريدة فلسطين، 15 أيلول/1942. لجنة المزارعين 160
431. ""في الصحف اليهودية: علاوات الموظفين.. قرض لا مساعدة"، جريدة فلسطين، 22 أيار/ 1942.

سلفات 1941-42، وعلى ذلك يصبح المبلغ الذي يشمله هذا القرار، مع السلفات غير المسددة عن سنة 1940-41 دينا للحكومة على المزارعين ذوي الشأن، ورهنا أوليا وثانيا على محصول سنة 1942-43، ومقابل هذا التسديد الثاني وافقت المصارف على إعطاء سلفات عن سنة 1942-43 على أساس شروط السنة الماضية.[432] كما وأن المساحة التي ستشملها السلفات ستزداد إلى 185 ألف دونم، ولكن لن ينظر إلا في البيارات التي غرست قبل نهاية سنة 1936، والتي هي في حالة حسنة، وقد زيد على الحد الأعلى للسلفات لسنة 1942-43 650 ألف جنيه فلسطيني.[433] إن الشروط لن تختلف عن شروط السنة الماضية، كما أنه لن يُوافق على منح السلفات إلا للمزارعين الذين يستحقون الإقراض والبيارات التي بقيت في حالة جيدة، وتتم عملية الكشف على البيارات من قبل مصلحة تفتيش الأثمار حول آخر شهر أيار، ولن يعتبر مزارع الحمضيات غير مستحق لنيل القرض لمجرد كونه لم يسدد سلفة حمضيات استلفها خلال السنتين السابقتين.[434] بدأت مصلحة الحكومة تتمظهر أكثر فأكثر مع أصحاب البيارات الكبيرة، لأن هذا القرار يُثبِّت أن الذين تورطوا في القرض هم أصحاب البيارات الصغيرة حسب شروط المساحة المنوي صرف السلفة لها. إن قرارات الحكومة عام بعد الآخر تؤكد بأنها تساعد الفلاحين من خلال سياسة الانعاش الاقتصادي التي عنت بتوريط الفلاحين ممن ليسوا من البرجوازيين، ليس لإنعاش أوضاعهم، وإنما لزيادة العبء المضاف عليهم وإرهاقهم.

كانت تزداد قيمة قروض الحمضيات الموزعة سنويا، فقد زاد المندوب السامي معدل القرض الذي يدفع عن الدونم الواحد فجعله أربعة جنيهات، علاوة على ذلك زاد مساحة الأراضي التي تشملها القروض من 170 ألف دونم إلى 185 ألف دونم[435]. وتمحور اهتمام الحكومة بإقراض ملاكي البيارات الكبيرة بما أنها

432. "بيان رسمي: عن مساعدة الحكومة الاصحاب البيارات"، جريدة الدفاع، 28 أيار/1942.
433. "قروض الحمضيات: تتمة البلاغ الرسمي الذي اذيع أمس"، جريدة فلسطين، 28 أيار/1942.
434. المرجع السابق.
435. المرجع السابق.

اشترطت أن تكون المساحة المزروعة كبيرة، وهم الفئة التي يسهل للحكومة التعامل معهم بموجب موقعهم في المجتمع والذي يضمن سداد القرض بطريقة أو بأخرى في المواعيد المحددة في العقد.

وأبدى أصحاب البيارات الصغيرة ملاحظات على آلية تقديم طلبات القروض، فعندما نشر البلاغ الرسمي عن القروض، وهو البلاغ الذي حددت فيه مساحة البيارات، لم يكن كشف مجلس الحمضيات عليها قد انتهى إذّاك.

وملاحظة أخرى هي أن فائدة الستة في المائة التي تتناولها المصارف وتخصمها سلفا من قيمة القرض أكبر من اللزوم، مع أن المبلغ مضمون بكفالة من الحكومة، مع أن هناك مصارفا تقدم قروضا شخصية غير مضمونة بفائدة أقل من 6%.[436] ويظهر هذا أن البنوك كانت تستغل حاجة الفلاحين للقروض، وتخصم الفائدة قبل منح القرض، ومن شأن هذا أن يقلل من قيمة القرض والفائدة المرجوة منه. عدا ذلك، فإن المجلس لم يكن يتمم مهامه في ظل حاجة الناس لتلك القروض، وطالب بتمديد مدة تقديم الطلبات من المجلس لحين إتمام الإجراءات المطلوبة منهم، نظرا للصعوبات التي واجهتهم في الحصول على القروض نتيجة عدم سداد الديون والضرائب والرسوم المفروضة عليه. كما بإمكانهم تقديم استئنافاتهم لرفض طلبات القروض بسبب سوء نتيجة الكشف الزراعي الذي كان يصدره المجلس، وإحالته إلى لجنة الاستئناف التي ستكون مؤلفة من بعض الأعضاء الرسميين في مجلس المراقبة فقط دون أعضاء المجلس المنتخبين، وهم عبد الرؤوف بركات، سعيد بيدس، فرانسوا جلاد وزهدي أبو الجبين، والأعضاء اليهود سملانسكي واسحق روكاخ... .[437] ولكن قد أُعلن رسميا أن الحكومة قررت بعد التداول مع مجلس مراقبة الحمضيات أن تصرف قروض الحمضيات حالا، وسيكون الصرف بمعدل 4 جنيهات للدونم الواحد عن العشرين دونما الأولى من البيارة الصالحة لأخذ القرض، ومبلغ 3 جنيهات

436. "موعد تقديم طلبات قروض الحمضيات: انتهاؤه اليوم ومقال مهم عن الموضوع"، جريدة فلسطين، 10 حزيران/1942.
437."اجتماع مجلس مراقبة الحمضيات الاعلى بالقدس"، جريدة فلسطين، 10 تموز/1942.

و200 مل عن كل دونم بعد العشرين دونما الأولى من البيارة.[438] وأصبحت المجالس هي الوسيلة الوحيدة التي يتوجه إليها الناس لحل مشاكلهم، وبهذا يعد المجتمع المدني الفلسطيني الوسيط في عملية التطبيع الاقتصادي التي حدثت في الأربعينيات.

وكان الفلاحون يلجأون لأكثر من مؤسسة مجتمع مدني للدفاع عن مصالحهم، وهذه اللجان والمجالس والجمعيات كانت الممثل الوحيد للفلسطينيين تحت إدارة الانتداب، والملاذ الأخير الذي يطالب بحقوقهم أمام الحكومة. فعندما فرضت الحكومة رسوم الحمضيات على المزارعين طالب الأهالي المجلس والغرفة التجارية بأن تتوجه للحكومة كي تُقلع عن قرارها بفرض رسوم الحمضيات بسبب حالة التموين والإعاشة واستمرار الغلاء في المواد الغذائية.[439] وبعد أن وزعت البنوك القروض على الفلاحين، قامت الحكومة بإعادة فرض ضريبة الحمضيات من جديد، وبلغت قيمة القروض الزراعية 212 ألف جنيه صرفت من مكتب التسليف بيافا لمزارعي الحمضيات لعام 1942.[440] وطالب المزارعون بضرورة إلغاء ضريبة الحمضيات لما يترتب عليها من أضرار عليهم وعلى البلاد، وخلال الاستفتاء الذي قامت به جريدة الدفاع، طالب أكثرية المزارعين بإلغاء الضريبة لأنها تضر بمصلحة الشعب، وأن السبب الذي وضعت من أجله قد زال، ويضاف إلى هذا أن محصول الموسم قليل[441]. وأعلن لاحقا سكرتير حكومة فلسطين المالي أن الغرض من زيادة مستوى الضرائب التي وضعت هو تحديد قيمة النقد المتداول في الأسواق التي خف فيها النقد من الأسواق وخفّ فيها الطلب على الحاجيات أيضا.[442] وقد استمرت المطالبة بإلغاء الضريبة وقارب انتهاء موسم الحمضيات ولم يعد القرار من لندن[443].

---

438. "صرف قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 14 تموز/1942.
439. "مقررات مهمة بصدد: الحمضيات وتوزيع المؤن وإباحة الاستيراد"، جريدة فلسطين، 14 أذار/142.
440. "صرف 212 ألف جنيه للقروض الزراعية"، جريدة الدفاع، 2 أيلول/1942.
441. جريدة الدفاع، جريدة فلسطين، 28 تشرين الأول/1942.
442. "خطاب السكرتير المالي: زيادة الضرائب لتحديد النقد"، جريدة فلسطين، 6 تشرين الثاني/1942.
443. " من مسائل اليوم: متى تلغى ضريبة الحمضيات"، جريدة فلسطين، 19تشرين الثاني/1942.

1943 _

في كل عام يُلاحظ ارتفاع قيمة القرض، ففي عام 1943، بلغت قيمة القروض التي صُرفت للعرب 350 ألف جنيه وصرفت لأصحاب نحو 70 ألف دونم مغروس بالحمضيات، وبقي لدى البنوك وفر يقدر ب80 ألف جنيه وكان توزيع القروض للعرب في الأولوية كما يلي: 236 ألف جنيه للواء اللد، و42 ألف جنيه لقضاء نابلس، و36 ألف جنيه للواء غزة، و23 ألف جنيه للواء حيفا، و13 ألف جنيه لأصحاب البيارات في القدس.[444] إن حكومة الانتداب عندما كانت تقرر شراء الحمضيات تدفع ثمنا يقارب نصف قيمة نفقات الثمر فقط.[445] وإجمالي القروض التي وزعتها الحكومة على مزارعي الحمضيات خلال ذلك الموسم يساوي 600 ألف جنيه.[446]

وكان هناك 1795 طلبا من الطلبات الفلسطينية لأجل تقرير مبلغ القروض لكل منها على أساس تواصي مجلس الحمضيات ومن ثم فتح مكتب البنوك لصرف القروض.[447] وقد أحال المجلس إلى لجنة البنوك 1927 طلبا لأصحاب بيارات في شتى أنحاء فلسطين.[448] ومن ثم وصلت إلى 2050 طلب حُوِّل إلى مكتب القروض لتدفع إلى طالبيها في غزة وحيفا ونابلس والقدس، وكان مجموع ما صُرف من القروض 122 ألف جنيه وبلغ عدد أصحاب القروض الذين قبضوا 410 حتى تاريخ 6 آب 1943.[449] وعملت الحكومة على استصدار قانون تنظيم بيع ناتج الأثمار الحمضية، والذي بموجبه لا يحق لصاحب بيارة أن يبيع شيئا من محصوله دون

444. "مكتب قروض الحمضيات بيافا يغلق أبوابه"، جريدة فلسطين، 16 أيلول/1943.
445. "جريدة الدفاع، جريدة فلسطين، 15 تشرين الأول/1943.
446. "انتهاء موسم الحمضيات الحالي في فلسطين"، جريدة فلسطين، 6 تموز/1943.
447. "قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 16 تموز /1943.
448. "البدء بصرف قروض الحمضيات اليوم"، جريدة فلسطين، 20 تموز /1943.
449. "2050 طلبا لقروض الحمضيات حتى الآن"، جريدة فلسطين، 6 آب/1943. وفي 8 /11/ 15 تموز/1944 بعث مجلس مراقبة الحمضيات 3500 طلب إلى اصحاب البيارات العرب، ولم يزد عدد طلبات القروض المعادة إلى المجلس عن 1620 طلب، وجاء في الخبر أن العرب الذين لم يتقدموا بطلب القرض يخشون أن تضيع عليهم أملاكهم في سداد هذه القروض إذا طال مد الحرب. وتقدر المساحات فيها 64 ألف دونم فقط أو حوالي خمسي الأراضي العربية المغروسة بالحمضيات، وقد تبين أن المبلغ المرصد لإنفاقه على قروض الحمضيات يزيد كثيرا عن المبلغ المتوقع دفعه لأصحاب البيارات الذين قدموا طلبات القروض.

رخصة خاصة يجب الحصول عليها من لجنة تصريف الحمضيات الرسمية، وهذه اللجنة تعين أسعار الثمر وتحدد العلاقات بين التاجر المشتري وبين صاحب البيارة المنتج.[450] ومن المشاكل والصعوبات التي واجهت مزارعي الحمضيات هي صعوبة الحصول على صناديق تعبئة الأثمار بسبب ارتفاع أسعار الأخشاب، مما اضطرهم إلى التوقف أسبوعا عن تعبئتها في صناديق الحمضيات.[451] وهي صناديق خاصة لحفظ الأثمار إلى أن يتم بيعها وتصديرها أو تصريفها محليا. وتبيَّن خلال متابعة أخبار حمضيات فلسطين في الصحف طوال الأربعينيات أن مزارعي الحمضيات واجهوا هذه الصعوبات نفسها في كل عام. وفي ظل هذه الصعوبات التي واجهها مزراعو الحمضيات، راح مجلس الحمضيات – الفلسطينيون والصهاينة- يحتفل في مأدبة المستر والش في مستعمرة ملبِّس بالقرض الجديد للحمضيات الذي "جاء كبيرا في مقداره صغيرا في فائدته" كما ورد في الخبر.[452] قد وصل التطبيع الاقتصادي إلى درجة الاحتفالات في المستعمرات الصهيونية، وخرج التطبيع عن إطار التعاون الاقتصادي بين المجتمع المدني الفلسطيني وحكومة الاستعمار إلى حد تكريس العلاقات الودِّية معه.

1944_

رأى الفلاحون الفلسطينيون أن المبالغ التي رصدتها الحكومة بواسطة المصارف المالية للمساعدة بصفة قرض مخالفة للواجبات الملقاة على عاتقها، وأوضحوا في المذكرة التي رفعت باسمهم وجوب تقدير تعويض كاف عن الخسارة التي أصابتهم في سنين الحرب وبسببها.[453] وأوضحوا أن مبلغ الخمسة جنيهات المعنية للدونم الواحد في هذا الموسم أقل من أجر ثمانية عمال، وأنه لم يتقدم المزارع لأخذ المبلغ إلا وهو مضطر.[454]

---

450. "قانون تنظيم بيع ناتج الأثمار الحمضية"، جريدة فلسطين، 2 تشرين الثاني/1943.
451. "صعوبة الحصول على صناديق تعبئة الحمضيات"، جريدة الدفاع، جريدة فلسطين، 30 كانون الأول/1943.
452. "في مأدبة المستر والش ومجلس الحمضيات"، 16 تموز/1943.
453. "قروض الحمضيات ورأي المزارعين العرب فيها"، جريدة فلسطين، 25 تموز/1944.
454. المرجع السابق.

ومن الصعوبات التي اعترضت المزارعين، ارتفاع أسعار أوراق تعبئة الحمضيات إلى نحو ثلاثة أضعاف ما قُرر في التسعيرة الرسمية.[455] كما وأن مشكلة تصدير ثمار المواسم كانت تواجه الفلاحين كل عام، إذ بقي خلال موسم 1944 نحو 5-6 ملايين صندوق لا يدري أصحابها كيف يتصرفون بها. عدا عن صعوبات تصديرها إلى مصر في عربات مكشوفة، فاحتج المصدرون على ذلك وطالبوا بعربات مقفلة للشحن خوفا من تبخر الحمضيات، ولكن مجلس مراقبة الحمضيات سمح لهم بإرسالها في عربات مكشوفة.[456] وباتت الحمضيات تصل إلى مصر تالفة ويتم إتلافها لعدم صلاحيتها، مما أضر بالشاحنين.[457] وبالرغم من كل هذا استمر مجلس مراقبة الحمضيات في توسيع صلاحياته شيئا فشيئا لتكون لديه السلطة والهيمنة على شؤون الحمضيات كاملة.[458] وقام بربط المزارعين بمُصدِّرين يختارهم لتصريف الحمضيات ويمنع أصحاب البيارات من التعامل مع غيرهم، ومقابل ذلك ستضمن الحكومة للمزارعين مواد التعبئة وتساعد على محاربة الحشرة السوداء وتوفير الأسمدة.[459] إن الاحتكار الذي مارسته الحكومة والمجالس أثر على المزراعين المتوسطين والصغار بشكل أساسي، لأن أصحاب البيارات الكبيرة ممن شكلوا جمعيات وكانوا أعضاء في المجالس-أعضاء المجتمع المدني- بإمكانهم توفير متعلقات التصدير والتغليف بموجب السلطة الممنوحة لهم والصلاحيات المخولة لهم.

وأقرّت الحكومة مشروعاً نشرته في الجريدة، حيث تعد الجرائد الوسيط وحلقة الوصل بين السلطة والجمهور، وأصبحت وسيلة اتصال جماهيرية وعولمة في نفس الوقت، وكانت أحد جسور العولمة الرأسمالية والسلطة القائمة عليها للعبور إلى المجتمعات المستعمَرة وأسواقها، فهي أداة للهيمنة على تلك المجتمعات بما أن

455. "ارتفاع اسعار أوراق تعبئة الحمضيات"، "أخشاب التعبئة للحمضيات"، "أوراق تعبئة الحمضيات"، جريدة فلسطين، 5- 6 كانون الثاني/1944.

456. "السماح لشحن الحمضيات في عربات مكشوفة"، جريدة فلسطين، 16 شباط/1944.

457. "مصر تشدد في مراقبة الحمضيات المصدرة اليها"، جريدة فلسطين، 24 حزيران/1944.

458. " تصريف حمضيات الموسم المثبل: تواصي مجلس مراقبة الحمضيات بهذا الشأن"، جريدة فلسطين، 16 حزيران/1944.

459. "التصريف الحمضيات"، "ربط مزارعي الحمضيات بالمصدرين"، جريدة فلسطين، 16/ 22 تموز/1944. وأقرت الحكومة في 2 آب/1944 مشروعا لتنظيم تصريف محصول موسم 44-1945 الحمضي، ليسري مفعوله على الفور، وفيه لا يجوز لأحد أن يصدر أو يبيع شيئا من الأثمار الحمضية مالم يكون قد صادق عليها مجلس تصريف الحمضيات. ولا يحق لأي صاحب بيارة أن يشترك في مثل هذا التصدير أو البيع إلا إذا كان مرتبطا مع مصدر مصدق عليه.

هذه الجرائد تنشر مشاريع الحكومة وقوانينها بشكل رسمي. يهدف هذا المشروع إلى تنظيم تصريف محصول موسم 44-1945 الحمضي، ليسري مفعوله على الفور. وفيه لا يجوز لأحد أن يصدر أو يبيع شيئا من الأثمار الحمضية ما لم يكن قد صادق عليها مجلس تصريف الحمضيات، ولا يحق لأي صاحب بيارة أن يشترك في مثل هذا التصدير أو البيع إلا إذا كان مرتبطا مع مصدر مصدق عليه.[460] إن التعاون الاقتصادي بين المجتمع المدني الفلسطيني المستعمَر والحكومة والأعضاء الصهاينة لن يوسِّع من صلاحيات المجلس لولا موافقة الأعضاء على سلوك الحكومة الاقتصادي، و لم تجرِ مقاطعته مرة واحدة من قبل الأعضاء الفلسطينيين لتتراجع الحكومة عن سياستها. وهو ما اختلف تماما في العام اللاحق، وبدأت فترتها تظهر التوترات والخلافات داخل المجلس، فأخذ الأعضاء الصهاينة يهددون بالمقاطعة والانسحاب، وطالب فيها الفلسطينيون بإلغاء المجلس كرد فعل على الممارسات العنصرية الصهيونية ضدهم.

1945_

وفي ظل استمرار التوتر، احتج مزارعو الحمضيات اليهود في ملبّس وطالبوا باستقالة الأعضاء الصهاينة في مجلس مراقبة الحمضيات احتجاجا على فشل المجلس في سياسة تصدير البرتقال إلى مصر.[461] كذلك ورد في خبر آخر ما يلي:

> **اجتمع جميع ممثلو مزارعي ومصدري الأثمار الحمضية العرب بفلسطين في مكتب الاتصال للمباحثة بشأن المشحونات إلى سوريا والكميات التي تطلبها المصانع اليهودية من الكريب فروت والبرتقال، وكانت الجلسة صاخبة لتعلقها بالوتر الحساس من ثروة البلاد وكرامة المصدر والمزارع العربي، وقد اتخذت عدة مقررات... كما أن المجتمعين نظموا برقية لفخامة المندوب السامي لفتوا فيها نظره إلى الإجحاف الواقع على مزارعي الحمضيات العرب وأرسلوا صورا عنها إلى كل من رئيس المجلس الاستشاري ومجلس تصريف الحمضيات ورؤساء الأحزاب العربية.[462]**

460. "إعلان لاصحاب البيارات والمصدرين: مشروع تصريف حمضيات موسم 44-1945"، جريدة فلسطين، 2 آب/1944.
461. "طلب استقالة الاعضاء اليهود من مجلس الحمضيات"، جريدة فلسطين، 14 آذار/1944.
462. "اجتماع هام لممثلي مزارعي ومصدري الاثمار الحمضية العرب"، جريدة فلسطين، 19 كانون الثاني/1945. وهناك شكاوى أخرى كالتي جاءت في 24 كانون الثاني /1945.

وفي أحد الأنباء في صحيفة فلسطين عن وضع الفلاح الفلسطيني، كان قد تُرجم عن إحدى الصحف الأمريكية، ورد فيه أن الظروف التي تلت الحرب الماضية والأساليب السياسية والاقتصادية التي اُتبعت فيما مضى أدت إلى ضعف في الحالة الزراعية عند الفلسطينيين وإلى خمود نشاط الفلاح بعد أن أصبح يعاني ضيقا شديدا أدى به إلى الاستدانة والإفلاس، ومن ثم بيع أرضه التي كانت مورده الرئيسي للعيش.[463] وورد فيه أيضا أن هناك بعض الانتعاش في حالة الفلاح الفلسطيني، والسبب في ذلك يعود إلى أن ظروف الحرب والقيود على التصدير والتوريد ووسائل النقل من الخارج التي حالت دون السماح لمنتوجات البلاد الخارجية الزراعية بالدخول إلى فلسطين التي كانت تدخل دون قيد أو شرط ودون فرض أي حماية اقتصادية على منتجات الفلاح الفلسطيني.[464] وأدى ذلك إلى هبوط عام في الأسعار كان ضحيته الفلاح الفلسطيني الذي تجاوزت نفقاته للإنتاج أثمان منتجاته، وهكذا وقع تحت طائلة الديون وأشرف على الإفلاس.[465] وشعر الفلسطينيون بمشكلة التمثيل لدى دولة الانتداب في مجلس مراقبة الحمضيات الذي تشكل عام 1940، فوجهوا بيانا في الصحف للفلسطينيين بألا يتنازلوا عن حقهم في المشاركة في الوفد الذي سيمثل حمضيات فلسطين، وألا يتركوا لليهود المجال ليمثلوا الحمضيات وحدهم، وحذروا من أن يستغل اشتراك العرب في هذا الوفد استغلالا سياسيا.[466] ويلي هذه البيان بعدة أيام مطالبة مزارعي الحمضيات ومصدريها الفلسطينيين بإلغاء مجلس الحمضيات لأنه لم يحقق الآمال التي علقت عليه، حيث تم نشر جميع أسماء المزارعين الموقعين على البيان الذي جاء فيه:

إن ثبات مجلس الحمضيات بيافا يتمثل في قوة التأييد الذي يلقاه من الشعب، والشعب غير راض عن وجود هذه المجلس وتصرفاته، وأن أشرف الحلول التي تنتهي عندها هذه المآسي البشرية هو العدول عن

463. "شؤون البلد: العرب والزراعة..."، جريدة فلسطين، 6 تشرين الأول/1943.
464. المرجع السابق.
465. المرجع السابق.
466. "بيان من: وفد الحمضيات العربي الذاهب إلى لندن"، جريدة فلسطين، 14 آب/1945.

هذا المجلس بإلغائه. لذلك نحن تجار ولاكو ومزارعو جميع أنحاء فلسطين نطلب إلغاء مجلس تصريف الحمضيات بيافا.[467]

كما جاء في خبر آخر أن المبالغ التي دُفعت للبنوك مع الساعات المتأخرة من االأعوام الماضية قد أصبحت ديونا للحكومة على المزارعين مستحقة الدفع بالدرجة الأولى والثانية والثالثة والرابعة على التوالي على غلة 1944-1945، وكان مجموع المبالغ التي صدرت حتى أول حزيران سنة 1944 وصلت إلى 2.370.000 جنيه.[468] وتراجعت الحكومة عن تسليف مزارعي الحمضيات لموسم 1945- 1946[469]. فقد انخفضت نسبة القروض الممنوحة للمزارعين[470] خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، التي أنهكت قوى الصراع.

ولاحقا؛ أُعلن أن مجموع الدفعات التي دفعها مكتب الحمضيات للمزارعين قد بلغت 150 ألف جنيه.[471] وذلك بعد أن رفعت عريضة شكوى للمندوب السامي من شكري التاجي طالب فيها بضرورة صرف القروض.[472] وجاء بلاغ رسمي في 1 حزيران 1945 بشأن منح سلفيات لمزارعي الحمضيات عن موسم 1946/1945 يعلن للمزارعين أن الأمر هذا العام لا يحتاج إلى نماذج طلب. فالسلفيات لن تدفع سوى للذين كانوا قد حصلوا على سلفيات في العام الماضي باستثناء البيارات التي انتقلت ملكيتها إلى مالك جديد.[473] وستكون السلفيات التي تدفع للأفراد من المزارعين على أساس صلاحية المنطقة في سنة 1945

467. جريدة فلسطين، 16 آب/1945. ونشرت البرقية المرسلة للمندوب السامي لطلب إلغاء مجلس تصريف الحمضيات في يافا في 18 آب /1945.
468. "صدور بلاغ رسمي عن قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 29 حزيران/1944.
469. "مجلس مراقبة الحمضيات والقروض"، جريدة فلسطين، 15 نيسان/1945.
470. "مكتب صرف قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 18 آب /1945.
471. "مجموع قروض الحمضيات المدفوعة"، جريدة فلسطين، 25 آب/1945.
472. "ضرورة صرف قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 9 أيار/1945.
473. "بيان هام عن قروض الحمضيات"، جريدة فلسطين، 22 حزيران/1945.

على أن لا تزيد مساحة البيارة عما دفعت السلفية من أجله في السنة الماضية، وسيكون الدفع بمعدل خمسة جنيهات للدونم عن العشرين دونما الأولى وبمعدل 4 جنيهات للباقي.[474]

وخلال موسم 1946-1947 اتبعت الحكومة نفس مبدأ توزيع القروض للموسم الذي سبقه.[475] وتشكلت لجنة جديدة سميت بلجنة إنعاش المزارعين المتفرعة عن مجلس مراقبة الحمضيات لإنهاض مزارعي الحمضيات ومساعدتهم وترقية شؤونهم وزراعتهم.[476] وبلغ مجموع ما صرف من القروض لأصحاب البيارات العرب 130 ألف جنيه.[477] بعد أن قامت حكومة الانتداب بإصدار قروض بحوالي ثلاثة ملايين جنيه لمزارعي الحمضيات لتشجيع صناعة الحمضيات وتعويضا لهم عن خسائرهم طوال سنوات الحرب، كانت صناعة الحمضيات تؤلف 80 % من صادرات فلسطين قبل سنة 1940، ويمتلك كل من الفلسطينيين والصهاينة حوالي 150 ألف دونم مزروعة بالأثمار الحمضية.[478] إن تقديم الحكومة ثلاثة ملايين جنيه لمزارعي الحمضيات يعكس تعويضا لهم عن خسائرهم في أثناء سنوات الحرب.[479] يأتي هذا القرار بعد مطالبة المزارعين الفلسطينيين إلغاء مجلس الحمضيات. وورد في الخبر نفسه قرار الحكومة بتنفيذ مشروعين ضخمين في حيفا التي أصبحت أكثر مدن فلسطين حركة ونشاطا، وهما مشروع الإسكان الجديد، وإقامة عنابر لتجديد تجارة الحمضيات.[480]

إن أهمية الساحل الفلسطيني لدى الاستعمار والمشروع الصهيوني تمثلت في جميع نشاطات البناء والإقراض و"التنمية والإعمار والتحديث" التي واكبت وجود بريطانيا في فلسطين. وانعكس اهتمام بريطانيا بحمضيات فلسطين على الصحافة البريطانية -والتي هي أساسا أداة للسلطة وسلطة في الوقت ذاته- فقد "أبدت الصحف الإنكليزية اهتماما كبيرا بالتصريح الذي أدلى به المستر تشرتشل رئيس الوزارة البريطانية والتصريح المماثل

---

474. المرجع السابق.
475. "قروض الحمضيات للموسم الجديد"، جريدة فلسطين، 16 أيار/ 1946.
476. "لإنعاش زراع الحمضيات"، 16 أيار/ 1946.
477. موعد وقف صرف القروض"، جريدة فلسطين، 1 أيلول /1946.
478. "المباشرة بتنفيذ مشروعين ضخمين في حيفا وتقديم 3 ملايين جنيه لمزارعي الحمضيات"، جريدة فلسطين، 20 أيلول/1946.
479. المرجع السابق.
480. المرجع السابق.

الذي صدر عن اللورد ولتن وزير التغذية البريطانية، عن قرب وصول كميات كبيرة من البرتقال والليمون من الشروق الأوسط إلى بريطانيا، وأن الجمهور البريطاني سيحصل على هذه المواد التي هي أولى ثمار النصر"[481]. يُعبِّر هذا التصريح عن الهدف الاستعماري الأوروبي لفلسطين وللمنطقة ككل، وشعور بريطانيا وصحافتها بالنصر هو إقرار على تحقيق ونجاح مشروعهم الكولونيالي الرأسمالي- الذكوري العنصري.

استنتاج

إن التغيُّر الذي شهده المجتمع الفلسطيني في أواخر الثلاثينيات وبداية الأربعينيات يصِف الانحناء الحاد في تاريخ الحراك الفلسطيني التحرري من المشروع الكولونيالي. وإن انتقال هذا الحراك من حالة الكفاح المسلح والعمل الثوري من أجل التحرر إلى تبَنّي مشاريع زيادة الإنتاج برأسمال استعماري يُمثل انعطافا حادا في منحنى هذا الحراك. فضلا عن ذلك كانت محاولات نشوء مجتمع مدني جديد تحت الاستعمار تُوضح جذور "السلام الاقتصادي" مع الاستعمار، ويتمثل ذلك في مشاركة ممثلين عن الفلسطينيين مع الحكومة البريطانية- والصهاينة في تشكيل مجالس وجمعيات واتحادات داخل فلسطين، وهذا الأمر يحيل إلى التعاون مع الكيان الاستعماري، وهزيمة الفلسطينيين واستعمارهم على أثر مشاريع التنمية المطعّمة بالقروض والاستهلاكية الزائفة. لقد كان هناك عملية خلق "وعي فقير لا مُسيَّس"[482] –مثلما يسميه فيصل دراج- في الحيز الفلسطيني العام طوال وجود الانتداب، لكن طفى هذا التحول على السطح بعد قيام ثورة 1936-1939 الكبرى، وهو نتيجة مباشرة عنها، فانطلق الانتداب بإيجاد حل يُثبط إرادة التحرر باستخدام آلية القروض الحكومية التي قدمتها على أنها مساعدات.

والأمر الآخر يتلخص في تركيز الانتداب على دعم حمضيات فلسطين، وخاصة تلك المشاريع التي تقع في الساحل الفلسطيني. والحمضيات كانت من أكبر القطاعات الإنتاجية في فلسطين في ذاك الوقت. وكان

481. "اهتمام صحافة إنكلترا باستيراد برتقال فلسطين"، جريدة فلسطين، 6 تشرين الأول/1943.
482. بيير بورديو. بؤس العالم. الجزء الأول: رغبة الإصلاح. ترجمة محمد صبح. (دمشق: دار كنعان، 2010): ص8.

الاهتمام بالساحل الفلسطيني والحمضيات وليس الجبل، يكمن سببه أولا في أن الجبل هو مركز الثورة ضد الاستعمار الرأسمالي، وثانيا لتنفيذ قرار إقامة مشروع الاستعمار الصهيوني الاستيطاني بناء على المخططات البريطانية–الصهيونية في فلسطين.